



1

1



عصم و منیر

٤١



٤٠
١٩٢٢

٤٠٠

Süleymaniye U Kütüphanesi	
Kısm.	AMCA, ZADE
Yeni	HÜSEYİN PA
E-Kitap No	400

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

قوله تعالى واما المؤمنون فهم الذين آمنوا
بالله ورسوله وكنوا من قبلهم مسلمين
فان كانوا من قبلهم مسلمين

قوله تعالى واما المؤمنون فهم الذين آمنوا
بالله ورسوله وكنوا من قبلهم مسلمين
فان كانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد
وعلى اله واصحابه اجمعين هذه الايام الى المعاني المرتبة
الموجودة في الفعل فقط على تقدير تقديم الدباجة على الترتيب
او فيه وفي التلخيص وفيها وفي الكتابة على تقدير تقديمها
على الدباجة عبر عنها بهذه الترتيبات من المصنفين المشاهير
مخالفة في كل تغيرها وتغييرها اعتناء بشأن الحكم او ردها
الى انما سهلة تناول في فيه المأخذ كالمورد المحسوس
فلست جميع هذه الفوائد ايراد الفائدة فقال فائدة مع انها
عبارة عن الفوائد لجعلها في تناول كالمورد الواحد او
اساد بالافراد الى انها وان كانت متعددة لكنها اجلت
بالترتيب واحدة او مراعي مطابقة هذه في الافراد حسب
اللفظ وقد ابداه افاده ان هذه الفوائد جهة واحدة
تضبطها والفائدة لغة ما استفدته من علم او مال واصطلاحاً
ما يرتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن
مالا لاجله الاقدام عليه او كان مالا لاجله الاقدام عليه وحده

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

يكون فصيلاً من الغرض عند من قسره بما لاجله اقدم الفعل
الفعل ونفسه عند من قسره بفائدة مرتبة على الشيء لاجلها
الاقدام عليه وجعل هذه اسان على الرسالة التي هي اللفاظ
والبعدان من حيث الدلالة على المعاني يخرج الى
اد كتاب يجوز في حمل الفائدة على ما يستحق ان يوصف
بها في هذا المقام وجب الطلب بهذا الوصف على من يريد
الاختصاص في المعاني لا الالفاظ وان صح ان تلك الالفاظ
المرتبة فائدة الترتيب في الممارسة عليه كما نقول وانما فائدة
تقريب البليغ عن لحوال الالفاظ الموضوعه كما افيد وانها
فوائد التلخيص كقبل ووصف الفائدة بانها تنقل على مقدمة
ونفسها وخاتمة من قبل وصف الكل بالاستعمال على غير جنس
على كل من التقديرين ولك ان يجعله من قبيل وصف الدال
بالاستعمال على المدلول على التقدير الثاني اذ لا ضرورة في
حمل هذه الامور الثلاثة على ما هو اجزاؤها قبل تحمل ان يراد
بالاستعمال استعمال الكل على جزئياته فاجتنب في بيانه الى
نقل لا يميل اليه الا من يميل الى بطيل ووجه الحصر على التقدير
الاول ان ما يتضمه تلك الفائدة او لا وبالذات اما جميع
ما هو مقاصد فهو التقسيم او لا فهو اما جميع ما يتعلق به
الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما جميع ما يتعلق بها
اللاحق بالسابق فهو الخاتمة اذ كل ما في الخاتمة فائده له
من التقسيم كما ستعرف فكون لاحقا في المعرفة وقبل لان كل ما

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
والمؤمنون هم الذين آمنوا بالله ورسوله
وكانوا من قبلهم مسلمين

فيها بوضوح وبشكل التقسيم ونسبة الموضع الممثل للنسبة
 اللاتقي الى السابق ويعلم منه وجه المحصر على التقدير الثاني وما
 ذكرنا من وجه المحصر محفوظ عن الانقراض بجزء الجزاء وغير
 ذلك وتعرفيات الاقسام الحاصلة منه محفوظات عن الا
 نقاض بجزء الجزاء بخلاف الوجوه التي تذكر في حصر الكتب
 والرسائل وتعرفيات الاقسام الحاصلة منها ويعلم منه وجه
 اصلاحتها فاحفظه ولا يرد على حصر الفائدة في الامور
 الثلاثة هذه بجملة ونظايرها على التقدير الاول بخلاف
 التقدير الثاني وان كان محالاً بالي باسأله اذ كون
 المقصود حصر ما هو المقصود في غاية الظهور وفي بعض النسخ تشبه
 على مقدمة وتنبية وتقسيم وخاتمة ولعله سهو من فم النسخ
 لان ما ذكر فيه كامة ذكرت في المقدمة ينبغي ان يكون سماً
 منها لا قسماً من الرسالة ولانه لو صح ينبغي ان يقول فيما بعد التنبية
 ليكون على اصل استعمال المعاد وفي نحو اسئ الشبهة التنبية
 ليس بصح لفظاً ولا معنى اما لفظاً فلانه لو كان التنبية سماً اخر
 من الرسالة ينبغي ان يقول فيما بعد التنبية امر يتعلق بما ذكر في
 المقدمة غاية المبلغ فكان سماً منها لا قسماً اخر حتى يكون
 الاقسام اربعة انتهى كلامه وقد افيد ان ما ذكر في بيان عدم
 الصحة لفظاً لا يفيد الا ترك ما هو الاول فيما وقع فيما بعد ولا
 يفيد نقصاً لفظاً فيما وقع في هذا المقام فضلاً عن عدم الصحة
 هذا ويمكن ان يقال مراده من قوله ان هذه النسخة ليست بصحيحة
 اللفظية

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

بصحيحة بل هو سهو من النسخ نظر الى اللفظ والمعنى اما لفظاً
 فلانه لو صححت لاستلزم ترك ما هو الاول من المصنف بخلاف
 النسخة الاخرى فانه لا يستلزم ترك ما هو الاول من المصنف
 فلا وجه للحكم بسفها وصحة هذه النسخة ولم يرد بني الصحة لفظاً
 انه حجب العربة لا يتبع لفظ هذا التركيب المقدمه هي لغة صنف
 من قدم ينبغي تقدم عند الجمهور ولذا حكم بان الفصح فيها
 خلف فمهم من جود جعلها من قدم متقدماً ووجه جعلها
 اسماً لمعاني امور متقدمة كما ستفصل بعضاً منها يتعلق به العرض
 في هذا المقام بان المستحق بها لا يخفى في التقديم كالمقدم نفسه
 او لتقوية الطالب المتشكك به في مطلوبه كانه تقدمه في ذلك
 المعطى على فائدة ومنه مقدمة الكتاب اما بمعنى طائفة يتبعها الى
 على جميع ما ذكر فيه مما يقين في تحصيل العلم ان كان الكتاب للعلم
 او بمعنى طائفة من كلامه دالة على جميع ما ذكر فيه مما يقين في
 تحصيل ما هو المقصود وليس يعلم ان كان الكتاب له نسبة للدال
 باسم المدلول على ما حققه سيد المحقق قدس سره وتحقيقه
 ان المقدمة فيما بين ارباب التدوين تارة تطلق على ما يقين
 في تحصيل العلم ويقيد بالعلم فيقال مقدمة العلم وتارة تطلق
 على ما يقين في غير العلم سواء كان قسماً منه او لم يكن ويراد بها
 ما يقين في طائفة من المساجد والمقاصد التي ليست يعلم
 مقدمة الكتاب بمعنى الالفاظ الدالة على جميع ما ذكر فيه مما
 يقين في تحصيل العلم ان كان الكتاب للعلم وبمعنى الالفاظ الدالة

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

وهو الذي هو
 وجه المحصر
 محفوظ عن
 الانقراض
 بجزء الجزاء
 وغير ذلك

ان كان الكتاب المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

التحقق فاحفظه فانه الحق فالمقدمة في هذه الرسالة
ما يعين في غير العلم من المقاصد ان كان المراد منها المعاني
او الدال عليه على الاقوالين السابقين ان كان المراد منها
الالفاظ لان المقاصد المذكورة في اما معرفة المعنوية
الاصطلاحية لعدة من الالفاظ التي يحكم على مدلولها في
العربية في مبادئ تلك العلوم وما قبل ان يقيد بقصور
الموضوعات للمباحث الخفية في منزلة المبادئ لم يخص
بلا محض واما معرفة وضع ما يصدق عليه تلك المعنوية
على وجه الاجمال فانه يعرف منه مثلاً ان كل اسم الانسان
وضع للمساواة به الشخصي المعين بخصوصه اي مساد اليه
كان فهو بعض من علم من اللغة ان جعل بيان معاني الالفاظ
مطلقاً وظيفة من كيف وفيه في كنه وضع الالفاظ على
وجه الاجمال يقال كل ما فيه الجيم والتون ومن مبادئه لو خسر
من اللغة معرفة الاوضاع تفصيلاً محققاً ما هو السامع لان
فيها تصوير امور يحكم عليها في من اللغة على وجه يناسب احكامها
ثم رعاية جانب المعنى يقتضي ان يكون المقدمة مستداً
خبر محذوف اي المقدمة هذه المعاني المذكورة من الاحكام
وما يتعلق بها الى التقسيم او الالفاظ الدالة عليها وجانب المعنى
اللفظي يستدعي ان يكون الخبر هذه الالفاظ المذكورة فكون
الحكم به انفسها او المعاني المذكورة لا يلائم بجواب الجواب
لكن يكون افادة المعاني التي هي المقاصد بالذات على سبيل

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم
ان كان المقصود هو العلم
الاشرف المقصود به العلم

السبع وعليك بحالة المعنى وأن يجوز لك إلى زيد تكلف
 في تصحيح اللفظ في اللغة التي من القم لا التي مطلقا
 كما بنوهم من لفظ الوحي الذي لا يجرى مجازا صرح به في الاستس
 فالمناسبة بين اللفظ والمعنى الاصطلاحية قوية وهو
 ما من شأنه أن يلقطه الإنسان من هذه الحروف وما
 يترك منه أو في حكمه الذي هو وقوعه مسددا له وموطونا
 عليه ومن أطلق أو ما في حكمه دخل في تعريفه
 الحركات الاعرابية لكونها في حكم حرف وما يترك منه في
 افادة المعنى قال الشيخ ابن الحاجب اد في ما يطوق عليه اللفظ
 حروف واحد دخل فيه الد وال اربع لذلك الا ان يقال
 الطلاق الحكم في كلام النحوي ينصرف إلى الحكم الاعرابي وما
 يناسبه والمراد باللفظ جنسية من غير تفيد بالموضوع ادباني
 عنه فظوله قد وضع اد ما يتعلق به الوضع هو اللفظ لا اللفظ
 الموضوع فمما قبل ان المراد اللفظ الموضوع لانه اللفظ المعبر
 للموضوع للبحث يخرج إلى التناول وما جعل دليلا لا يصح القول
 اد البحث ههنا ليس من اللفظ في التحقيق بل عن الموضوع اد موقف
 اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الآتية في التقسيم ومما سلكه
 الجان المقصر بالبيان هو الوضع لا اللفظ قوله فالوضع كلي و
 الموضوع له متخص والتعبير بالمضارع عن الوضع المتحقق للنظر
 إلى تأخره عن اللفظ كما قيل او عن المعنى كما نقول وفي قوله قد
 بوضع دون ان يقول اما ان بوضع استعاريا ان الوضع لا

ان سواها كان محسوسا
 وهو في اللغة
 غير ان الانسان او
 اللغوي فكيف يكون المعنى
 الاعرابي من هذا

هذا ما يبيد طريق
 الحركات الاعرابية
 لا في الاعراب
 وهو

في كونه مرفوعا
 او منصوبا
 او مجزوعا
 او مفعولا

من جهة
 الامم
 بجملة

في اللفظ
 في الموضوع

بدون الوضع
 في اللفظ

لا يخصص في المذكور ونستوفي تلك الاقسام والوضع
 لغة جعل الشيء في جزو كانه لاستلزام نسبة المعنى الى
 صطلحي وضعه بصورة المعنى بصورة الحيز ساع جعل
 المعاني ظروفا لا لافقا فاقبل الكتاب في كذا والباب
 في كذا واصطلاحا مشتركا بين معينين احدهما تعيين شيء
 بآراء المعنى وعلى هذا فالجواز موضوع لمعناه المجازي وتأينها
 تعيين الشيء للدلالة على معنى نفسه وعلى هذا الاوضع المجاز
 فان تعيينه للدلالة عليه بقرينة كما افاده العلامة الثاني الحق
 التقادري في شرح التخصيص كمن يستفاد من التلويح ان خروج
 معين المجاز عن هذا التعريف يجب ان يكون بقيد الدلالة
 وان قيد نفسه لغوا فحق فيه ان تعيين المجاز لمعناه
 ليس للدلالة اذ الدلالة حاصلة بالقرينة سواء كان هذا
 التعيين اوليا بين كلاميه متاف وغيره التعقضي عنه بان
 لا مانع من تعدد اسباب دلالة شيء على شيء الا ان
 الدال بالالتزام لو وضع للدلول لا لتراخي كان له
 سببا دلالة ولا ينبغي ان يكون هذا الوضع للدلالة حصولا بدو
 فادعيت اللفظ لمعناه المجازي صار هذا التعيين سببا للدلالة
 فلا مانع من كون هذا التعيين لتلك الدلالة في كل
 في التلويح ان تعيين المجاز ليس لتحصيل اصل الدلالة فان
 اصل الدلالة حاصلة من غير تعيين فهو لتحصيل نوع من
 الدلالة وهو الدلالة المعينة في طريق الافادة والاستفادة

من الاستس

وذلك لانه لا يسمى المعنى الاصطلاحي الذي هو
 تعيين شيء لشيء وضعه وهذه النسبة
 استلزامت تصور الحيز حيث وقع موقع
 الحيز قيل الكتاب في كذا

قوله تعيين الشيء اي تعيين الشيء المعنى
 لاجل الدلالة على ذلك المعنى بنفسه
 بل عليه قوله ان تعيين المعنى بنفسه
 لمعناه ليس للدلالة

قوله جازين كلاميه متاف اي حيث خرج في شرح
 التلويح ان نفسه للدلالة وفي التلويح للدلالة
 وحاصل التعقضي هو المراد بما في شرح التلويح ان
 تعيين المجاز لمعناه لاجل الدلالة المعينة
 وبما في التلويح هو ان تعيينه لمعناه
 ليس لاجل الدلالة

فاذن وضع الانسان الضميمة ايضا كان
 كونه لازم ما وضع له والتاقي اهداها
 كونه عام ما وضع له

وهي الحاصلة بالتعريف لاجل ذلك المدلول بخلاف
 تعين الحقيقة فانه لتحصل اصل الدلالة غالبا وقد
 يكون لتحصل الدلالة المعينة دون اصلها كما اذا
 عين لفظ بنفسه للازم الموضوع له او الجزئية فان الدلالة
 كانت حاصلة بدون هذا التعيين ومما ينبغي ان يشبه عليه
 انه است العلامة الثاني فذكر في التلويح الوضع المجاز
 واما ما في جليله والتميز في شرح الفتح حيث قال لم
 يثبت من يوفق به القول يكون المجاز موضوعا وانما قالوا انه
 لا بد فيه من اعيان العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع
 الحقيقي ولم يشبهه لاشتراط عدم اشتراط القرينة ولا يستبعد كل
 البعد ان يوفق بين **ك** لا يثبت بوقوعه في العليين والوضع
 بهذا المعنى الثاني هو المستشر ويدور عليه تقسيم الدلالة الوضعية
 واعتبار اشراك اللفظ وانفراد وازاد في الالفاظ و
 تباينها الى غير ذلك وما ذكره موافق لما ذكره سيد المحققين في
 حاشية شرح المطالع ان الوضع مشترك بين معينين يعين اللفظ
 بازاء المعنى ويعين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فيه ان هذا النوع
 لقسم الوضع اي وضع اللفظ كما يستفاد من كلامهم في غير موضع
 ثم معرفة الوضع لشخص بعينه **وليس** هذا خاصا بالموضوع لخاص
 ووصفا مستصفا على ما يستفاد من بيان المصنف في التقسيم انما اصاب
 مقدمة لما هو المقصود من الرسالة اعني التقسيم لتوقف معرفة الظاهر
 واسم الاسان والخرق والموصول على وجوه صورها المصروفة

على الكلية والجزئية والسببية والمسببية
 لا تشخص علاقة
 تعريف

نوعه على ما يستفاد من مقدمة بالمقدمة
 ويجوز ان يكون

مفاتيح الناس
 بالخط
 بالخط

بها عليه ولما لم يكن لغزها من اقسام الوضع مدخل في معرفة
 ما سباني من المقاصد اقتصر عليها اذ الوضع اقسامه العقلية
 اربعة **ثالثا** الوضع لامر **كل** ملحوظ بعينه او بما
 يساق به او بما هو اعم منه بشرط ان لا يشاركه في ذلك الوضع
 غيره وليست وصفا عاما لموضوع له عام كوضع الانسان
 لمفهومة ولا مدخل له في معرفة ما سباني كاسين ككف اليد
 مما يعرفها هو الوضع لمفهومة ملحوظا لمخصص او مبين لمفهومة
 مستغدة ملحوظات بامريين او احض لم يوجد وما ذكرنا
 ظهور ان ما قبل القسم الاول يشارك الثالث في انه
 لا يتعلق به غرض فيما هو المقصود الا انه لما عرفت بمشاركته
 الثاني في تشخص المعنى تعرض له لمزيد توضيح صاحب كلامنا
 العقل عن المقصود على ان الثالث ايضا يشارك الثاني في
 اعتبار الامر العام فالغرض له **يوجب** مزيد توضيح شيئا
 فالغرض الاول لذلك الغرض ووجه ترجيح وفي الخواشي
 الشريفة الشريفة ان **كون** الوضع خاصا بالموضوع
 له يستحيل لان المستخص لا يمكن ان يلاحظ به كلما وقد
 ايقنا الدليل لا ينطبق على الدعوى لان امتناع ان
 يلاحظ **كل** المستخص لا بد على استحالة الوضع الخاص
 الموضوع له العام اذ يصح ان **يكون** الاخصر
 الذي لوحظ به الاعم غير مستخص على ان الامتناع المذكور
 مم وكيف لا وقد جوز في شرح كون الاخصر معرفة للاعم

استدلال
 في القسم الثاني
 في القسم الثالث
 في القسم الرابع

مثلا ان يلاحظ مفهوم الحيوان
 بالانسانية ووضع لفظ الحيوان له

ويمكن ان يقال لا يشارك الاول الثاني في تشخص
 المعنى الذي هو الموضوع له الذي هو المقصود
 بالانسانية في الامور العامة الذي هو المقصود
 بالانسانية

فلم لا يجوز ان يكون الشخص مادة ملاحظة الكلي القسم
الا ان يقال مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل لان
الجزئي لا استقلال له وتناضله لا يرتبط بالغير ومادة الملاحظة
لشي لا بد ان يكون مرتبطة به هذا كلامه وجوب كون
المادة مرتبطة غيرتين ولا مبين وقد يستفاد مما اوردنا
ان حصر الوضع في الاقسام الاربعة لا يتم لعدم دخول
وضع المركب من مفردين موضوعين بوصفين مختلفين في
القسم مثل زيد انسان وهذا انسان في شيء من الاقسام بخلاف
المركب من مفردين موضوعين بوصفين متفقين في القسم
نحو الانسان حيوان فان وضع المركب فيه داخل فيما
دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه اعني الوضع العام للامر
العام فالمخبر فيها ليس الاوضع اللفظ المفرد هذا وفيه ان
حصر وضع اللفظ المفرد ايضا مستغن عن وضع المشتقات اذ
وضعا بوضع جزئيا اي الهيئة الموضوعية بالوضع العام للموضوع
له الخاص والمادة الموضوعية بالوضع العام الموضوع العام
وان الانتفاض يقولنا الانسان حيوان متحقق كالانتفاض
بريد حيوان اذ مع اتفاق المفردين في الوضع وضع الهيئة
مخالفا لهما فوضع المجموع المركب لم يدخل في قسم نعم لوضع في
مركب انه الانتفاض به فانما هو في المركب من مفردات وهيئة
متفقان في قسم الوضع نحو الذي هو هذا وهذا وان قد اوجع
معتبر في القسم المركب المذكور من قبيل ما اجمع فيه الاقسام

فلم لا يجوز ان يكون الشخص مادة ملاحظة الكلي القسم
الا ان يقال مبنى المنع ليس على العموم والخصوص بل لان
الجزئي لا استقلال له وتناضله لا يرتبط بالغير ومادة الملاحظة
لشي لا بد ان يكون مرتبطة به هذا كلامه وجوب كون
المادة مرتبطة غيرتين ولا مبين وقد يستفاد مما اوردنا
ان حصر الوضع في الاقسام الاربعة لا يتم لعدم دخول
وضع المركب من مفردين موضوعين بوصفين مختلفين في
القسم مثل زيد انسان وهذا انسان في شيء من الاقسام بخلاف
المركب من مفردين موضوعين بوصفين متفقين في القسم
نحو الانسان حيوان فان وضع المركب فيه داخل فيما
دخل فيه وضع كل واحد من مفرديه اعني الوضع العام للامر
العام فالمخبر فيها ليس الاوضع اللفظ المفرد هذا وفيه ان
حصر وضع اللفظ المفرد ايضا مستغن عن وضع المشتقات اذ
وضعا بوضع جزئيا اي الهيئة الموضوعية بالوضع العام للموضوع
له الخاص والمادة الموضوعية بالوضع العام الموضوع العام
وان الانتفاض يقولنا الانسان حيوان متحقق كالانتفاض
بريد حيوان اذ مع اتفاق المفردين في الوضع وضع الهيئة
مخالفا لهما فوضع المجموع المركب لم يدخل في قسم نعم لوضع في
مركب انه الانتفاض به فانما هو في المركب من مفردات وهيئة
متفقان في قسم الوضع نحو الذي هو هذا وهذا وان قد اوجع
معتبر في القسم المركب المذكور من قبيل ما اجمع فيه الاقسام

7
الاقسام فلا يتقصر بوضع حصر الوضع في الاقسام المذكورة
كون الشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن فرض
الشركة فيه وما قيل ان الشخص له معنيان ثابتا وهو الشخص
ما يتبع به الموجود وهو لا يوجد في الشيء الا بجمع اجزاء
بخلاف الاول ففيه ان الشخص ليس الا ما يتبع به الموجود
اما الموجود الذهني واما الموجود الخارجي ولولا التقييد
لم يمنع العقل من فرض الشركة بين كثيرين الا ان يقال اراد
بالموجود الموجود الخارجي اذ الموجود ينصرف اليه عند الاطلاق
وح كل موجود ذهني لا يوجد في الخارج مادة لا فراق
الا اعم من الاخص وكانه خفى التفرص بالشيء الذي لا يجمع
اجزاء اظهر ما خفى من موارد الافتراق وقوله بعينه اما
صفة كاشفة للشخص كما قيل والمفحح اللفظ قد وضع
لمعين كليا كان او مخصوصا ونظيره تعريف المعرفة
بما وضع لشيء بعينه واما تأكيد الشخص والمفحح قد بوضع
شخص واما تفيد الوضع بجمعية التقييد والمفحح قد بوضع
من حيث انه معين اذ الوضع للمعين قد يكون من حيث التقييد
وقد يكون لا من حيث التقييد وهو الفارق بين المعرفة والتكدي
لا مجرد تعيين الموضوع له اذ كل لفظ موضوع لمعين
وعلى التقادير الثلاثة مفهوم القسم اعم من ان يكون
الوضع للشخص بملاحظة بامر كلي او بملاحظة بعينه
وح لا يتمازعا بقباله ويحتاج الي ان يبين بما يميزه بان

والشخص ما له
الشخص او زائدا على ماهيته
فالشخص هو ما كان عين
الشخص او زائدا على ماهيته
كالمواد والظواهر

نقال الشخص واحد وما يقابله موضوع لشخص لا واحد بل
 مع شخص آخر اما الوضع لشخص واحد بملاحظة الشخص فقط
 واما الوضع له بملاحظة ما يركب فيكون وضع العلم بازاء
 من لم يره الوضع وكثيرا ما يقع في تسمية الاول لادجين سماع
 تولد لهم قبل رؤيتهم واما تفيد الوضع بما يقابل ما قبله القسم
 الثاني والمعبر قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار دغية بان
 بالخط بنفسه وعينه لا يامر كل كما قبل في هذا
 القسم بهذا القيد يكون هذا القيد بذكر لقوله باعتبار امر عام
 لكن بشخص كل يوضع بعض الاعلام كما سبق مع كون من
 هذا القسم الذي القول بان الوضع لا لفاظا كلها هو الله
 تعالى مع انه يجزئ ايضا ان القول بان الوضع من الله تعالى
 في اسم الانسان مثلا باعتبار امر عاقد وفي بعض الاعلام
 المذكورة لا باعتبار وحي نفهم من هذا المعنى على نحو واحد قول
 بلا دليل بل القول بالوضع العاقد للموضوع له الخاص منه تعالى
 قول بلا دليل او المعبر قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار دغية
 بان يقصد في الوضع اليه لا الامر بدرجة هو فيه كما
 في القسم الثاني فانه لم يقصد في وضع اللفظ بهذا الوضع الي
 شخص بعينه بل الي كل شخص وصار الشخص موضوعا له
 بالوضع لكل شخص ونظير جعل وضع المفرد وضع عن اللفظ
 بعين المعنى ووضع المركب وضع بوضع اللفظ للاجزاء لا
 بوضع العين للعين وح مع قوله قد يوضع له باعتبار امر

هذا هو الموضوع له بالوضع العاقد للموضوع له الخاص منه تعالى
 في اسم الانسان مثلا باعتبار امر عاقد وفي بعض الاعلام
 المذكورة لا باعتبار وحي نفهم من هذا المعنى على نحو واحد قول
 بلا دليل بل القول بالوضع العاقد للموضوع له الخاص منه تعالى
 قول بلا دليل او المعبر قد يوضع اللفظ الشخص باعتبار دغية

امر عام انه يوضع لشخص بعينه باعتبار القصد الي امر بدرجة
 فيه هذا الشخص بالوضع لكل شخص وكل شخص شامل
 للشخص بعينه بعض منه فانه معنى دقيق لا يرسل اليه الا
 توفيق وبالحقنا ان دفع عن قوله وقد يوضع له اي الشخص باعتبار
 امر عام اي يجعل الموضوع له امر اشاملا للشخص فان كل واحد
 منعقد بعم ويشمل احاده ان وضع بعض الاعلام دخل فيه مع
 انه من القسم الاول وعن قوله وذلك بان يعقل امر مشترك
 بين الشخصيات ان ذلك لا يخص به بل يكون بان يعقل امر مشترك
 غير مشترك بين الشخصيات صادق على ذلك الشخص وحده
 بقى ان الوضع الكلي الموضوع له الخاص لا يجبان يكون
 للموضوع بل يجوز ان يكون الامور المعينة التي هي
 جزئيات اضافية من حقائقات ومنزلات كليات كخصير
 الغايث فانه موضوع لما سبق ذكره جزئيا كان او كليا
 ومع ذلك من الوضع العام للموضوع الخاص على ما حققه سيد
 المحقق قدس سره في حواشي شرح المطالع وقال الوضع العام
 للموضوع له الخاص ان يوضع لفظ جزئيات اضافية لموضوع بلا
 بهذا المفهوم سواء كانت حقائقات ولا الا ان يجعل قوله
 بعينه صفة كاستفة لشخص على ما قبل وان الوضع الكلي
 للموضوع له الخاص يجوز ان يكون بالوضع لكل كليات
 الصفة لا باعتبار بل ملحوظة بامصادق عليه كوضع
 المستفادات وسنقتضه لك وما قبل انه داخل في الوضع

العام للموضوع له العاقلة فانه الوضع للامر العاقلة لا
 بالخطا خصوصية شخصيه برده ايضا ان الموضوع وضع
 المستق من قبل وضع العاقلة للموضوع له الخاص برشد
 كلامه في شرح المختصر في مسئلة الحروف ولا بد من عليك
 ان الاولي ان يقول وذلك بان يعقل مستقيا بالمشترك
 بينه لئلا يتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة وجه الشيء وبين
 ملاحظة الشيء بوجهه وكأنه اراد ان ذلك بان يعقل الامر
 المشترك بين الشخصيات ويعقل المشترك بذلك لان
 اكتفى عن ذكره باستلزام قوله هذا اللفظ موضوع لكل واحد
 من هذه الشخصيات بخصوصه اياه ويستفاد من هذه العبارة
 ان الوضع ليس هو الثمين شيء مطلقا بل الثمين يجب يصير
 متغيرا عند الغير لذلك فلو عين احده في نفسه علامته لشيء
 لم يكن موضوعا له مالم يعلم به الغير ولم يجعله عند الغير
 متغيرا لذلك ويساعد ذلك ان اللفظ انما يستفاد به عند اطلاع
 الغير فينا سب ان لا يستوي الثمين وضعا مالم يكن بالنسبة
 الى الغير فلا ينجح ان الوضع انما يحصل بمجرد الثمين من
 غير استلزام اعلاؤه الغير فلا وجه لا اعتبار بالقول في الوضع
 ويحتاج دفعه الى ان يقال المعناده في الوضع الاعلام بالقول
 فذكر القول جري على ما هو المعناده وان ثبت استلزام
 الاعلام في الثمين حتى يسمي وضعيا بناء على استلزام تعريفه بمجرده
 الثمين جعلت هذا القول كناية عن الثمين لان الثمين

المشخصات

ط
 نعمت ان الاعلام بالثمين
 على القول بل يكون بالكتاب
 فلا وجه للاعتبار بالقول

صحت ان اللفظ
 قد وضع وضعيا عام
 لا مخصصا
 كالمشخصات
 والاشياء
 السبعة
 في قوله
 انما يستفاد
 به عند اطلاع
 الغير فينا سب
 ان الوضع
 انما يحصل
 بمجرد الثمين
 من غير استلزام
 اعلاؤه الغير
 فلا وجه
 للاعتبار
 بالقول

ط
 ان الاشياء
 المطلقه ذاتي
 لا اعتبار
 بالاشياء

ط
 ان الاشياء
 المطلقه ذاتي
 لا اعتبار
 بالاشياء

التيين انما يظهر به غالبا كاقبل او جعلت القول بعينه
 القول الثمين كما ذكر وقد ابدان لفظ موضوع في انشاء املا
 الوضع لا يفتح اذ الوضع لم يتحقق بعد حتى يكون هذا القول
 مطابقا للواقع هذا كلامه ويمكن ان يدفع ذلك بان هذا
 القول ليس خبرا بل انما الوضع كصفة بعث وامثالها ثم الاولى
 ثم يقال وضع هذا اللفظ كذلك لان السابغ في العقود الاشياء
 هو محل الفعل ولا ينبغي عليك ان مجرد القول بانه موضوع
 لكل واحد من هذه الشخصيات لا يكفي بل لابد
 من تقييد الشخصيات في ذلك القول بحيثية كونها موصوفة
 بذلك المفعول المشترك فان مدلول هذا ليس ذات الشخص
 كما انه مدلول العلم بل الذات الشخصية من حيث الاتصاف
 بكونه مشارا اليه وبعلم من ذلك ان اعتبار الامر العام قد
 يكون من جهتين من جهة ملاحظة الموضوعات وتقييدها
 به وما قبل ان ذلك المفعول المشترك انهم من ان يكون ذاتا
 للشخصيات كما في الحروف او عرضا لها كما في المخرجات
 واسماء الاشياء ففيه ان كون القدر المشترك ذاتيا في
 الحروف بل في حرف من الحروف ثم ولما كان اللفظ الموضوع
 بالوضع الحكي للشخصيات لا يستعمل الا في شخص واحد كما انه سبب
 للانتقال الى الواحد بخصوصه كذلك سبب للانتقال الى الكثرة
 فينبغي ان يقع استعمال اللفظ بذلك الوضع في اكثر من الواحد

ط
 لفظ موضوع في كلمة

ط
 لان معنى الموضوع
 من المطلق فيكون
 كالمشخصات

ط
 فانه يكون ذكره مثلا
 وكذا مودمك محسوس الى ليس
 كالمشخصات

ط
 مستفاد ان القدر المشترك
 مستقلا لا يدخل في مفهوم الحرف
 لان معناه كما لا يكون مستقلا
 جزؤه او الذي الشيء يكون محولا له
 كالحروف في قولنا الانسان
 حيوان والحرف لا يكون
 محولا ولا محولا عليه
 فان معناه لا يكون مشترك
 ولا مشترك في اللفظ
 ذاتيا له

ايضا اراد ان يثبت على ذلك المنع فقال بحث لا يفادو
 لا يفهم به الا واحد بخصوصه ونبه على ان السبب في ذلك
 اشتراط الواضع ذلك وان يقول ذكره استعاريا لا يفسح
 به في التبيين فان الاحتياج الى التبيين ليس الا لافادة واحد
 بخصوصه ولهذا الاستعداد سماه بالتبيين وليس لك ان تقول قيد
 قوله الواضع بذلك دفعا لتوهم ان يبراد به كل واحد
 جميع الاحاد حملا للفظ الكل على المجموع لان الكل اذا دخل
 على المنكر لا يصلح للمجموع كما انه اذا دخل على المرفق
 لا يصلح للافرادي قال العلامة الثاني للمحقق الثقات اني
 قد مر من الغرض كلمة كل اذا اضيف الى المرفق تكون لعموم
 الاجزاء واذا اضيف الى المنكر تكون لعموم الافراد
 ولهذا قيل كل الزمان مأكول صادق وكل زمان مأكول
 كاذب هذا كلامه تام بل يقول كل واحد
 صادق فيما بين المتصلين كما نعلم لكل الافراد وما
 قيل من انه دفع بذلك القيد توهم ان الموضوع له مفهوم
 كل واحد من هذه الشخصات بخصوصه فمما لا ينبغي ان
 يلتفت اليه اذ لا يذهب من مثل هذه العبارات وهم واهم الى
 ذلك لانه يمنع من هذا التوهم قيد بخصوصه لان هذا
 القيد ايضا داخل في هذا المفهوم فكيف يمنع عن ارادة المفهوم
 بل لفظه كل واحد منع عن ارادة المفهوم كما لا يستنبه على
 احد وما ابتدأه للتبيين بقايد الوضع وهو افادة الموضوع له

ولا اعتراض على الواضع

صدق كل الزمان مأكول اذا كان الزمان مفهوما
 خارجيا او ذهنيا واما اذا كان حسيا استغنى
 فلا فالحاكم بالصدق هو الحاكم بالصدق في
 الجملة والحكم بالكذب هو الحكم بالكذب مطلقا
 وهذا وجه الامر بالتأمل

ليس

ليس بقوي لان المقام ليس مقام بيان فائدة الوضع
 بل فائدة الوضع هذه مستغنية عن البيان على انه لا
 وجه لتخصيصه بالقسم الثاني للوضع وابتداءه كدفع توهم
 الاستعمال في اكثر من واحد لما وضع لكل واحد ولا يخفى ان
 المتبادر من قياد ويفهم سواء كان من التفهيم او من
 الافهام قصد الواحد بخصوصه من اللفظ فلا يرد ان
 دلالة اللفظ على القدر المشترك حين قصد الواحد بخصوصه
 منه ضروري فيكون مما يقاد ويفهم باللفظ والمراد
 من نفي صحة افادة غير الواحد بخصوصه الافادة بطريق
 الوضع كما يدل عليه سوق الكلام بلا حفاء فلا يتجه انه
 لا دليل على نفي صحة افادة القدر المشترك بخوار وكولم
 فلا يظهر منع الوضع من ذلك في اثناء الوضع اذ ليس من
 اية نفي الاستعمال بحسب الخوار في اثناء وضع اللفظ
 وقد ابتدأنا الاولي لجعل نفهم من الفهم فيكون قوله فاد
 نظرا الى المنكلم وقوله ويفهم نظرا الى السامع فلا
 يكون نفهم تأكيد للافادة بل يكون افادة هي احكام من
 الاعادة وتبشرك على فائدة جلييلة فربما يحصل لك الحمد
 والمنة هي ان العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من
 الشخصات لا يقيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصات بخلاف
 العلم بان الاسد موضوع للجوان المفترس والعلم بان زيد
 موضوع للشخص الفلاني بل هذه قضية اذ حفظنا مقام

قوله ولو سلم ان يكون من نية المنكلم والمفني
 ولو سلم ان له دليلا على نفي صحة الجموع وتخييل ان يكون
 من كلام الشارح والمفني ولو سلم ان المراد من نفي
 افادتها الافادة مطلقا لا الافادة بطريق
 الوضع فيكون تسلينا للسؤال المتجسس
 ويكفي الاستلزام كون المراد من نفي
 الافادة مطلقا محذورا في
 ولعل الافعال الاول
 اظهر من عند الله

يسكون الامم من قبيل وتخييل خطا بال
 ولا يجوز كونه مضارعا وبفتح اللام
 لان زيادة اللام على المضارع تثبت
 بالوزن التاكيد ليس
 بصحيح نوب

الوضع تمكن من العلم بالوضع لكل مدلول فكانا تاماً
حتى اذا استعمل اللفظ في واحد بخصوصه وحذف عن
السامع هذا الواحد تشبه بحكم القضية المذكورة لان هذا
الواحد تم وضع اللفظ فانتقل بسبب هذا العلم الحادث بالوضع
من اللفظ الى هذا الواحد وبهذا اندفع ما عسى ان يشبه عند
لظنك بان العلم بهذه القضية علم بالوضع من انه يخالف
العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع في الوضع العام للموضوع
له الخاص وانه لو كان اللفظ موضوعاً للخصائص بالوضع
العام وهي غير متناهية لزم فهم الامور الغير المتناهية
من اللفظ لان العلم بالوضع كاف في فهم المعنى ذكوات
دلالة العيان على انه يفاد واحد بخصوصه باللفظ
الموضوع بهذا القسم من الوضع بنا في ما اشهر من
ان وضع المفردات ليس لافادة مستحياتها الاستلزام
الذي يدل لافادة المعاني التركيبية اقول لا ريب
في ان اللفظ الموضوع يكون سبباً لالتفات النفس
الى المعنى وليس سبباً لمحتضونه ابتداء من غير سبق علم به كيف
واحتضاد اللفظ المعنى بعلاقة العلم بالوضع مستلزم للعلم
بالمعنى فان ارادوا بنفي افادة المستحيات نفي حصول العلم بها
ابتداء فلا ريب فيه لكن لا ينافي ما يدل عليه العيان بان
المقنة الافادة بمعنى آخر ولا يستلزم كون الوضع لغرض المعاني
التركيبية لجواز ان يكون لافادة المستحيات بذلك المعنى

الآخر

عند التركيب
لاعادة المعنى
فانما

الآخر وان ارادوا بنفي الافادة مطلقاً فظالبطال
ولما كان علماء العربية يزعمون ان الموضوعات بالوضع
العام للموضوع له الخاص موضوعات للقدر المشترك و
لا يثبتون هذا الوضع بالغ في نفي ما دعووا وثبت ما
ادعاه في انشاء يعني الوضع العام للموضوع له الخاص فقال
القدر المشترك وهو حال عن الفاعل المستتر في موضوع اي
هذا اللفظ موضوع متجاوزاً للقدر المشترك حيث لم يوضع
له او حال عن قوله لكل واحد اي موضوع متجاوز
لكل واحد حال كونه كل واحد متجاوزاً للقدر المشترك كذا
ذكرنا اول الاحتمالين فاسد لانه لا يقيد ان القدر
المشترك ليس موضوعاً له بل انه ليس موضوعاً لان دون
يقيد التفاوت بين ما جعله حال والمضاد في هواله
فيما نسب الى الذي الحال وقيل حال عن واحد بخصوصه
اي لا يفاد ولا يفهم به الا واحد بخصوصه متجاوز
القدر المشترك والاو في ما ذكرنا فيه رد لمن قاله
بخلاف ما قيل اذ لم ينافي احد في انه لا يفاد به القدر
المشترك ولا يذهب عليك ان الوضع في وضع اللفظ
لشيء لا يزيد على ان يقول هذا موضوع لذلك ولا يخل
في الوضع القول بانه ليس موضوعاً لذلك فجعله من بئمة
قول الواضع في انشاء الوضع عما لا يظهر له وجه فيستغنى
ان يجعل حالاً من مفهوم الكلام فان قوله ثم يقال هذا

اللفظ موضوع لكل واحد من هذه الشخصات في قوة
 ثم بوضع هذا اللفظ لكل واحد من هذه الشخصات فقول
 دون القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله في
 انشاء الوضع تأمل وقد يكون القدر المشترك واحداً من
 الخصوصيات التي بوضع اللفظ لها في هذا اللفظ الموضوع
 فقولنا للشخصات قاصر في الموضوعين والاضواب تبديله
 بالافراد لتناول الشخص والكلمات التي هي افراد للقد
 المشترك ومع ذلك لا يضح قوله دون القدر المشترك لا
 لانتقاضه بالضمير الواجب الرجوع الى القدر المشترك المقدر
 في وضعه وبقولنا الذي وضع بجزئياته اسم الموصول ما
 علم بالضله ويمكن ان يدفع بزيادة تكلف مرئنا لا اهل اولي
 واذا اتفرد ان اللفظ قد يكون موضوعاً لكل واحد من
 الشخصات المعقولة بذلك القدر المشترك المقترن حيث
 الا تضاعف به علم ان تعقل ذلك المشترك قد يكون لا
 لا يربن لآلته وتقييد الموضوع له به الا انه خضع لآلية
 بالبيان فقال فتعقل على صيغة المصدر والماضي المجهول من هذا
 المصدر والمضارع المجهول من مجزئته ذلك المشترك الـ
 بالرفع خبر للمصدر وبالتبسيط المعمول للفعل للوضع لا انه
 الموضوع لداي لا ذوانه الموضوع له عطفاً على الجزا ولا
 وقت انه الموضوع له عطفاً بحسب المال على الحال لانه القدر
 المشترك بين الجميع ولانه المؤثر في تفريع قوله فالوضع كل

كلية الوضع اما ينبغي كلية الـ الوضع وبلاية تسمية الوضع
 للمفهوم العام وصفاً عاماً للموضوع له عام واما ينبغي كلية
 نفس الوضع ينبغي انه وضع واحد صوة حيث تحقق بلا حطة
 واحدة متعديّة عند التحقيق لانه يحقق وضع لكل واحد
 ويتعدى النسبة بتعدد الطرف فكان هذا الوضع امراً
 واحداً ينبغي حقه امراً متعديّة كالامر الكلي والمراد بقوله
 والموضوع له شخص اظهر التفاوت بين الوضع والموضوع
 له وذلك يحصل بجزء وصفه بانه شخص وليس المقى بيان
 ان الموضوع له ما هو حتى يحتاج الى ان يجعل قوله و
 الموضوع له شخص على معنى ان الموضوع له كل شخص ملحوظ
 بهذا المفهوم فانه استيقض البين للموضوع له اتفاقاً لم
 يتوخاها هناك الى بيان له ولو لم يكن المقى اظهر التفا
 وت بينه وبين الوضع لم يتعزز له فاذ كررته اراد
 ان الموضوع له كل شخص ملحوظ بهذا المفهوم متساو
 مجرد التدقيق العار عن التحقيق وقد اشار بذلك الى الوضع
 الكلي والموضوع له الشخص لتمثيل له ولم يكف بان يقول
 مثل اسم الاسان كما هو الطريقة الشائعة في مقام التمثيل
 اياً الى كمال الاهتمام بتميز هذا القسم وتوضيحه حتى انه توله
 مقام المحسوس المشاهد واسارة الى بعده عن مخاطب كمال
 دقة وغوضه الى ان كلت دون الوصول اليه افهام الفحول
 او مرزاً الى عظمتها وحلا لانه نفعه عاكياً للطالب في مقام

اي بلفظ ذلك
 ٤

السمي وتبين له في تحصيله وقوله فان هذا مثلا يجتمعا من
 احدهما الاشارة بهذا القسم اسم الاشارة الى
 اسم الاشارة مثلا ووح لفظ مثلا اشارة الى وجود غير
 اسم الاشارة في هذا القسم من الوضع على صرح به ووح تأ
 موضوعه لتقدير افراد ما اشير به اليه وتاينهما ان يكون
 المق لفظ هذا ويكون مثلا للاشارة الى وجود غير لفظه
 هذا في اسم الاشارة ووح تأين موضوعه اما للتقدير المستفاد
 من كلمة مثلا واما تأين هذا باللفظة ولا يفهم
 ان المناسب ان يقال موضوعه المشار اليه المستفاد لا
 فائدة في الحكم بكونها موضوعه ثم تعيين الموضوع اذ لا يخفى
 في كونها موضوعه اما الحقا في الموضوع له ولا يبعد
 ان يكون موضوعه تركيبا اضافيا من قبيل الحرف و
 الاتصال كيف قوله ومستماء فلا يجهل ما سبق وانفادته
 لا يستحسن اختيار تأين هذا وتذكره في تركيب
 لان ومستماء يكون مالا من المستفاد في الموضوع والمحال
 كشي واحد فيكون في تركيب واحد ان كان اجماعا
 على ان لقائل ان يقول الاشارة الى جهة الشيء مستحسن
 وعلى تقدير لا يفهم ان مستمء المشار اليه المستفاد لا يقع
 في صحة التمثيل فان كل ما يكون ما وضع له مستفاد لا يكون
 مثلا للوضع الكلي فلا بد ان يراد ان مستمء كل مشار
 اليه مستحسن مخصوص ملحوظ بهذا المفهوم حين الوضع له حتى يندفع

فما هو المعنى فان الموضوع له
 لهذا المستحق لهذا المشار اليه
 في المقصود عنه
 فيكون اصل موضوعه في الضمير
 في حذف اللام واستزاد الضمير
 في حذف الهمزة واصلها
 في حذف الهمزة واصلها
 في حذف الهمزة واصلها

اذ لا يلزم من كون الموضوع مستحضا
 كونه موضوعا بوضع
 في نفسه

هذا هو المستفاد من الاشارة الى
 هذا هو المستفاد من الاشارة الى
 هذا هو المستفاد من الاشارة الى

سواء كان هذا في
 فانه هذا اشارة
 الى القسم واردة
 لفظه هذا

التي

الثاني ويقال مراده ان مستمء المشار اليه بالاشارة
 الحسنة القريب الواحد المذكور الشخص مخصوصه على التقدير
 الثاني ولا يبعد ان يستفاد التذكير والافراد
 من العبارة وان شاع مثلهما في مطلق اسم الاشارة وان
 مستمء المشار اليه المفرد المذكور القريب في بعض والبعد
 في بعض والمثنى القريب في بعض الى غير ذلك على التقدير الاول
 الا انه لم يفصله اعتمادا على اشتها وتفصيله فيما بين
 المحصلين وعدم تعلق غرضه الا بتاين انه موضوع للمشتقات
 دون القدر المشترك وبعد فيه نظرا لان الفظة مثلا
 جعل الموضوع اعم من اسم الاشارة فينبغي ان يرا في المستحق
 يقع اليها الا ان يقال لفظه مثلا يتعلق بنام الحكم لا بموضوعه
 كانه قبل فان اسم الاشارة موضوعه لكل مشار اليه
 مستحسن كره هذا الحكم على سبيل التمثيل واسار الى
 ان الموضوع له هو المشار اليه المستحسن بخصوصه حتى يجب ان
 يستعمل اللفظ في الشخص وليس الموضوع له المستحسن المحظوظ
 عام بتقدير الشخص بقوله بحيث لا يقبل الشركة فقد حذر
 بهذا القيد عن الشخص المحظوظ به عام فانه بهذه الملاحظة
 ليس بحيث لا يقبل الشركة فاما قبل ان قوله بحيث لا
 يقبل الشركة لدفع توهم ان المسمى مفهوم المشار اليه
 المستحسن او هو تأكيد للمستحسن كلامه لئلا يفتل
 وما ينبغي ان ينبه عليه في هذا المقام ان من الوضع للموضوع

هذا هو المستفاد من الاشارة الى
 هذا هو المستفاد من الاشارة الى
 هذا هو المستفاد من الاشارة الى

لانه هذا
 يكون هذا الوضع
 لا ان يستعمل

اي وان شاع ان يقال المشار اليه في التذكير
 والثاني والثنية والجمع تعرفه
 ارجو ان يكون المراد من هذا القسم

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

له الخاص بالوضع العام ان يلاحظ الموضوع ايضا
كالموضوع له بام عام لتعدد الموضوع في هذا الموضوع الواحد
كالموضوع له وبنسبة وضعاً نوعياً ووضع اللفظ المحفوظ
بخصوص وضعاً شخصياً سواء كان وضعاً او
خاصاً وعدم هذا القبيل وضع المشتق وقبل وضع اسم
الفاعل مثلاً بان قيل كل اسم الفاعل موضوع لذات
مبهمة غايه الا بام نسب اليه الحدث الذي هو مدلول
المصدر الذي استق عنه هذا ونحن نقول كما انهم
في وضع ريد لا يحتاجون الى الوضع النوعي مع تعدد بتعدد
التلفظات فكذلك يمكن ان لا يحتاج في وضع هيئة
اسم الفاعل مثلاً لذات نسب اليه مصدر ما استق منه
اللفظ الذي فيه هذه الهيئة فان تعدد هيئة الفاعل
باعتبار الحلول في جواهر اسماء الفاعل كتعدد ريد
تعدد التلفظات فالقول بالوضع النوعي قول بلا دليل
فان قلت يمكن ان يقال ان هيئة اسم الفاعل
مثلاً موضوعه لذات ما نسب اليه الحدث لا ان حلول
هذه الهيئة في جوهر مخصوص بفتح الحدث العام بالحدث
المخصوص فتعني ضارب عند التحقيق ذات نسب اليه
حدث وهو الضرب فالقول بالوضع العام للموضوع الخاص
اسم في المشتقات قول بلا دليل قلت لا يفهم من اطلاق
ضارب مثلاً الحدث المطلق ثم التقييد على ان التقييد ايضا

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

لا بد له من دال فان رغبت ان حلول الهيئة في مادة
مخصوصة واجتماعها معاً وضع لذلك التقييد التقييد
الى القول بوضع عام لموضوع له خاص وزدت في كل
وضع مشتق واعلم انه نقل عن بعض تلامذة المبراهمة
جعلوا الوضع لا مر عام ملحوظ بنفسه وضعاً خاصاً و
كانه بني القسمة على كون الوضع محتضاً بواحد و
سأماً لاكثر لا على الة الملاحظة تنبيه قبل التنبيه
يستعمل في مقامين الاول للحكم بالبدعي الاول
والثاني للحكم بالمعلوم من الكلام السابق و
ههنا الحكم بالبدعي او في وما ذكر في صورة الا
سند لا لنبينه لاذلة الحقا الغارض بالنسبة الى
الاذهان القاصرة والظان التنبية بالمعنى الثاني هو
الحكم الذي يتضمنه الكلام السابق بحيث يمكن
ان يعلم منه باد في التفات ويجعل ان يفصل عنه الناظر في
ذلك الكلام لعدم كونه صريحاً فيه وصرفاً الجمل
اذ لم يعهد استعمال التنبيه في المعلوم الصريح من السابق
ذكر ان المذكور في صورة الاسد لا لبيان اللم
فان الحكم البدعي قد يكون سبب تحقيقه مخاجاً الى اليان
واقدان لحمل التنبيه على المعنى الثاني من اعلان استواء
الوضع بالنسبة الى الجميع مستفاد من السابق استفادة
ظنر ويعني بقوله ما هو من هذا القبيل الموضوع بالوضع الكلي

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

هذا هو الموضوع العام
في هذا الموضوع
الخاص بالوضع العام
ان يلاحظ الموضوع ايضا

للشخصات ولك ان تريد الوضع الا ان شئو فيه
 الافادة الى اللفظ وقوله لا استواء لفظة الوضع تذكر
 الوضع دون ضمنه يرتجان الاول ويستفاد من الحاشية
 الشريفة في هذا المقام ان المراد بقوله لا يفيد الشخص الا
 بقرينة معنية على لفظ اسم الفاعل سلب الافادة من حيث
 انه مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه شخص لا بقرينة
 معنية واوضحه بان لا يمكن مشترك كالاتقاء
 شرط الاشتراك وهو تعدد الوضع الا انه في حكم الاشتراك
 من حيث الاحتياج الى قرينة لتعيين ما اريد به وبقية الشكوك
 ونحن نقول ما هو من هذا القبيل لا يفيد الشخص ولا يتقل منه
 اليه بدون القرينة لان معرفة وضع الواضع لا يفيد الانتقال
 الى المستويات فان معرفة لفظ هذا مثلا موضوع كل مباد
 اليه شخص لا يفيد نسبة هذا اللفظ الى خصوصية حتى يعرف
 بمعونة ما وقع من الواضع وضعه لها فيقيد بها اللفظ لان
 افادة اللفظ للموضوع لم يخصصه يتوقف على معرفة وضعه
 له بخصوصه قبل كما يفرق تعدد الوضع في المشترك
 ووحدة فيما هو من هذا القبيل كذلك يفرق بينهما لزوم
 تعيين المعنى فيما هو من هذا القبيل وعدم لزومه في المشترك
 وفيه نظر لانك عرفت انه لا يلزم ان يكون المعنى فيما هو من هذا
 القبيل متعينا كما في وضع اسم الفاعل لا يقال من وجوب

لا يفيد الشخص الا بقرينة معنية على لفظ اسم الفاعل سلب الافادة من حيث انه مراد اي لا يفيد المراد من حيث انه شخص لا بقرينة معنية واوضحه بان لا يمكن مشترك كالاتقاء

فليكون الفارق بين المشترك وبين ما هو من هذا القبيل تعدد الوضع

لوق

الفرق انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصية في المشترك
 ولا يلزم ملاحظته بخصوصية فيما نحن فيه لاننا نقول
 لانهم التزموا في المشترك اذ لو وضع لفظ لطائفة من
 المعاني بوضع كلي ثم لا حيزي بذلك الوضع يكون
 مشتركا لتعدد الوضع كيف ولو لم يكن كذلك
 لم يكن شئ من الافعال والحروف مشتركا والظان ان
 لفظة انا عند من جعلها ضميرا للواقع لها قوانين المراد
 من هذا القبيل وان الكاف في ضربك وغلامك من هذا
 القبيل لانه وضع تارة لكل مخاطب وقع عليه شئ وتارة
 لكل مخاطب ايضا اليه شئ وكذلك نظايرها
 فاطلبها ذكر ان الفارق بينه وبين المشترك لا يعلم
 ان يكون في تعدد الوضع فيه مط لتعدد الوضع فيه
 ضمنا ولا في تعدد الوضع فيه صريحا اذ قد يتفق في
 المشترك ايضا كعسكس بمعنى اقبل واذا ليس وضع الفعل
 لمعانيه صريحا بل ضمنا اذ وضعه بجميع المعاني
 بحكم واحد كما يقال كل فعل موضوع لحدث هو مذكور
 ما استحق هو منه ولقبة الى شئ معين وزمان ذلك
 الانتساب ثم ذكر في دفعه ان المراد في تعدد الوضع
 صريحا في نفس الموضوع او فيما استحق منه او المراد في
 تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او جريئة ان قلنا
 ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المستحق منه ولا يخفى

وهو الكاف في ضربك وغلامك من هذا القبيل لانه وضع تارة لكل مخاطب وقع عليه شئ وتارة لكل مخاطب ايضا اليه شئ وكذلك نظايرها

وقد عرفت ان الوضع في الافعال والحروف من هذا القبيل

على بيان اسود كان صريحا او ضمنا

قوله في نفس الموضوع خرج المشترك الغير الشق كالعين وقوله فيما استحق منه خرج المشترك كالعنق كعصبي فانه وان وضع كعصبي اقبل او ادرس وضعا نوعيا واحدا صريحا كان صريحا بالوضع وضع بمعنى الافعال كضما متعديا وان سيقط ما في اليه العام الموضوع له العام ههنا الاخصر الاول قوله او جريئة ان قلنا ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المستحق منه ولا يخفى

ان الاول هو مجموع المادة والهيئة وان الثاني هو المادة فقط وقوله ان قلنا ان جوهر الخ

لأن سوف الكلام على الفرق بين
ما هو من هذا القبيل وبين
المتشرك دون المتشرك
بالبات والمتشرك
بواسطة
الناخذ
توفيق الله
عنه

16

بوصف لبريد موضع واحد ولا يجبي ان يخرج العاشر

الموقع المراد للاجل دلالة على معناه

عبارت العقولان وضع الكثير وضعاً مستقراً فذكر

يتوقف على تخصيص التعدد بالتعدد صريحا فالجمل
 على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد في تعريف
 المشترك مع انه لا يساعد تعريفات القوم والجمله
 لا يوجد في الكتب المشهورة ما يفيد خروج الموضوع
 للامور المخصوصة بالوضع العام عن تعريف المشترك
 وتعريفاتهم متساوية له فالقول بأنه ليس بمشترك
 وتعريفات القوم قاصرة عما يوجب الى معتمد ونحن لم نجد
 لكن حتى ظن للسيد المحقق قدس سره يستدعي انه وجد
 التقسيم اي التقسيم هذه الالفاظ والعبارة المخصوصة
 او هذه المعاني المخصوصة ووجه التغير بالتقسيم افا ذرنا
 آياه او هذه التقسيمات بان يكون التوابع بالذات نفس التقسيمات
 ولا اسكال في اطلاق التقسيم على ما تعدد افراده لان
 المصدر يطلق على التعدد كما يطلق على الواحد والتقسيم
 في عرف ارباب التدوين ضم فهو متباينة او متعارفة الى
 مفهوم يحصل من انضمام كل قيد اليه مفهوم آخر
 منه اما بحسب الضد او بحسب المفهوم وهو مجموع
 المقسم والقيد وبسبب كل من الامور المخصوصة
 بالقياس الى الكل الاعم فما وبالقيا على الاخص
 الخاص من ضم قيد اخر شيئا والكل الاعم بالقياس الى
 تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذي اقسامه

هذا هو المقصود من هذا الكلام
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

هذا هو المقصود من هذا الكلام
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

قوله ووجه التعبير هو ان
 هذا اللفظ المخصوصة او المعاني
 المخصوصة ليست بتقسيم فوجه
 التعبير عنه بهذه اللفظة

قوله نفس التقسيمات الى اقسامه
 بالذات كما لا يلاحظ المخصوصة او بالذات
 كالمعاني المخصوصة

قوله في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

مبتدأ

متباينة تقسيما حقيقيا وما ليس كذلك تقسيما اعتباريا
 والعدد في التقسيمات الحقيقية وهي المتبادلة اذا طلق
 التقسيم وما نحن فيه تقسيم اعتباري لاجتماع العلم
 والفعل في زيد وليس حقيقيا كما قيل والاعلم
 في الاعتبار ان يكون التقسيم متضمنا لخصم المقسم في
 الاقسام اذ المقسمها ضابطها غالبا ولذلك تعرض على
 التقسيمات بانها غير خاصة ويتكلف ما يمكن في جعلها
 خاصة والمحصر المعبر فيها فذلك هو عقليا بان يحكم
 العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالاختصار وقد
 يكون استقرائيا يحتاج في الحكم به الى الشك والتفحص
 فهناك قسم ثالث لا رتبة في تحقيقه هو ما يحتاج في الحكم
 به الى خارج من مفهوم القسمة لا يكون التفحص المذكور وان
 كان السيد المحقق في حواشي شرح المحصر بان المحصر اعرف
 واستقرائي بالاستقراء والعقلي بالمعنى المذكور لا يتوقف
 على ان يكون التردد بين النقي والاثبات كما يستفاد من
 كلامه في تلك الحواشي وبما ذكرنا عرف ان المعبر في التقسيم
 نفس مفهوم الكل المقسم لا افراده وانه لاحكم في التقسيم
 اذ الغرض منه خصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد
 الى مفهوم المقسم فانه خال كلمة كل على المقسم محل كانت
 ادخالها على المعرف كذلك ولذلك ترى كلما وقع ذلك فمن
 له شأن اخرج الى النحل والتكلف في تصحيحه واللام الداخلة

ط
 اي التقسيم
 اي التقسيم

علم

قوله في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

قوله في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

قوله في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله
 في تعريفات القوم والجمله

لا بد من تقسيم

على المقسم لأم الحقيقة من حيث هي في مقابل أن اللفظ
واللام في اللفظ للاستغراق ومعنى قوله اللفظ كل لفظ
موضوع لمعنى فيقسم مستقيم كما ذكر وما يقال أن
الانقسام لا يزم للمقسم والمقسم لا يزم لكل قسم الانقسام
لا يزم له فيلزم في كل تقسيم أن ينقسم كل قسم إلى نفسه وإلى
شيء فزعمه بأننا لا نعلم أن الانقسام لا يزم للمقسم و
أنما يكون كذلك لو كان القيدان المنقسمان معه ضروري
الشئ بل هو غير لازم وإنما لا يزم أن المقسم لا يزم للانقسام
فصار لم لا يجوز أن يكون ذاتا لها أو يمكن الانقسام على
ولو سلم جميع ذلك فاللازم انقسام المقسم لكل قسم لا يزم
انقسام نفس المقسم ولا يحذور في ذلك وبما سمعت استغنيت
عما قبل وأطيل بلا طائل وهو ما لا ينبغي أن يتعلق به نقل ناقل
هذا ثم المراد باللفظ اللفظ الموضوع لمعنى على ما قبل على خلاف
المراد بما سبق حيث قال المقدمة اللفظ قد يوضع على ما حققته
والقرينة على المراد أن التقسيم باعتبار المدلول الوضعي
يدل عليه تقسيم القسم الثاني باعتبار الوضع وما ذكر في
أخر التمهيدات وهذا الاعتبار لا يثبت اللفظ الموضوع بل
المراد اللفظ الموضوع على ما أفيد وذلك ويرد على قوله اللفظ
مدلوله أما كمال أو متخض أن المراد بالمدلول أما الموضوع له
على ما قبل فلا يصح مطلقا قوله فيما بعد أو نسبة بينهما إلا
أن يكون ما ولا بأسيا في وأيضا في كلية النسبة وكذا

كيفية تقسيم اللفظ
بما لا ينفك عن
اللفظ الموضوع
لأنه لا يمكن
تقسيم اللفظ
من غير موضوع
له معنى

لو كان على ظاهرها أو قولاً
بما قال الشيخ

وكذا المركب منها نظر فيصير لك في تحقيق معنى الحرف أو ساء
الله تعالى وما ذكر من أن وصف مدلول الفعل بالكلية وصف له
بحال جزئية مساحية مما لا يلتفت إليه لأنه لا يقابل المدلول
الكلية هذا المعنى المدلول الشخصي وأيضا لا يصح قوله أو
حدث لأن الموضوع له لبعض المصادر ليس الحدث بل الحدث
مع امره زائد كالضربة والضربين للمرة والضربة للنوع
ويمكن أن يدفع المرة بأن المقسم هو اللفظ المفرد وما هو
المرة لفظتان أحدهما للحدث والآخرى للعدد و
جعل النجاة آياتها اسماء مبنية على المساحية لاشتراك الأحكام
بينها وبين الأسر وأما المدلول الوضعي لا يعم فيدخل الفعل
والاشتقاقات فيمدلوله ذات وفيما مدلوله حدث بل
يدخل أسرها الموضوعات للمتنحى في أحدها تأمل والأول
أي اللفظ الذي مدلوله كلي مدلوله أما ذات هذا التقدير
كما ذكر أو في تقديره أما مدلوله ذات كما قبل لا نهجج في تقديره
مثله في كل عدل الكلمة أما جلا في هذا التقدير وهذا التقدير
أولى من جعل الأول عبارة عن المدلول كما يستفاد من ظاهرا
ينسب إلى سيد المحقق من الحواشي على هذه الرسالة لأنه
ثاويل الأول قبل الاحتجاج لأن مقتضى السوق حمل على
الأول من قسمي اللفظ وحجج كما قبل إلى صوف الضمير عن
اللفظ في موضع من قوله وهو اسم الجنس وأخواته ثم
الذات قد يطلق ويراد به الحقيقة وقد يطلق ويراد

لأنه لا يمكن
تقسيم اللفظ
من غير موضوع
له معنى

لأنه أطلق أو حدث وهو المصدر
ويفهم منه أنه لا بد أن يكون موضوع
المصدر الحدث مع أنه ليس كذلك

دخول الفعل في مدلوله ذات باعتبار مدلوله الآخر في
وفا مدلوله حدث باعتبار مدلوله الآخر في
الاشتقاقات فدخلها فيها باعتبار مدلوله الآخر في
الاشتقاقات فقط لا معنى لشيء ذات هذه

لأنه المراد بالاول اللفظ الموضوع
لأنه المراد بالاول اللفظ الموضوع

به ما قام بذاته وقد يطلق ويراد به المستقل المفهومية
 ويقابل الصفة بمعنى غير المستقل كالحقيقة سيد المحققين
 في خواشي شرح التلخيص في بحث هل وليس المراد هنا القائم
 بذاته والاخراج البياض وامثاله عن تعريف اسم الجنس
 مع انه اسم الجنس اصطلاحاً وبقي واسطة في التقسيم
 فمختل ولا المستقل المفهومية والابطال التعريف والتقسيم
 ولا الحقيقة والادخل المصدر والمشتق في هذا القسم
 فلا يصح تقسيم اللفظ اليه واليهما وغاية التوجيه ان
 يراد بالذات المستقل المفهومية ويعتبر قيدان بقرينة
 المقابلية اي ذات غير حدث ولا نسبة بينهما ولا
 تخفى انه وان كان تكلفاً جداً لكنه اولى من ان يراد بالذات
 ما ليس بحدث ولا نسبة بينهما كما افيد لانه مع كونه تكلفاً
 كذلك يرد عليه ما افيد انه يتوقف تعقل معنى الذات
 على تعقل نسبة بينهما مع توقف تعقل معناه على معنى
 الذات واسم الجنس فسر صاحب الفصل بما علو على شيء
 وعلى كل ما شبهه قال الشيخ ابن الحاجب اخرج المعارف عنه
 ولا يخفى انه شامل المصدر والمشتق فجعله قسماً اليها
 فاسد وفيه وتوحيده المستفاد من التقسيم على ما قرر من تنقي
 بهما والقول بان الموقف قسم من اسم الجنس لا يساعد العبارة
 وينافيها ما سيأتي في انه علم من هذا التقسيم الفرق بين
 اسم الجنس وعلم الجنس فان بيان قسم منه لا ينفع في

ص اي تعريف الحاصل في التقسيم
 لا يجوز المصدر والمشتق
 الا بضمير ان يقال ولا
 المستعمل بالمفهوم ولا
 الحقيقة والادخل
 المصدر
 المستعمل
 اقبلا

فهي هنا تعريف
 الحاصل من التقسيم
 لفظ هو مدلول
 كالمستقل المفهومية

ار ما يطلق
 على شيء
 من

اي كلمة كلام
 صفة الغيبة
 بانها
 عند الغيبة
 مثلاً

في الوقف بينهما وما يستفاد من خواشي النسبة الى سيد المحققين
 في هذا المقام من ان اخرج المصدر عن اسم الجنس ليقوم عليه
 بيان المشتق من حيث بان اخرج الوجود من التوفيق لا يصح لوقف
 سبب الوقف الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم الجنس
 وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر حتى لا يعتذر
 به بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت الا ان يقال ذكر الامام
 الرازي في الحصول ان الاسم الذي مدلوله كلي اما ان
 يكون اسماً للنفس الكلية كلفظ السواد وهو المسمى بالجنس
 عند الحاجة او لوصفية امر ما بصفة وهو الاسم المشتق
 فجعل المشتق مقابلاً لاسم الجنس وتبعه كثيرون ورحم
 ينبغي ان يحل الذات في عبارة المتق على الكلية وتقييدها
 يحصل به المقابلة وكلام الامام تمة ذكره في بيان المشتق
 ان شأنا ان تقا او حدث اي معنى قائم بغيره سواد صدر
 عنه كالضرب والمشي اوله يصدر كالطول والقصر
 كذا ذكره في الاية الرضي وهو المسمى بالشارح المطالع
 وقد يفسر القيام بالغير يكون القيام ناعناً للغير بان
 يشق منه اسم يصفه وقد يفسر بكونه حاصل في حيث
 يكون الاشارة الى احدها على الاشارة الى اخر تحقيقاً
 كالضرب في الضارب او تقديره كالاصوات القائمة
 بالاجسام والصفات القائمة بالجمادات فان شأنا من
 هذه الامور ليس شاراً اليه حساً لكنها حاصله في

في هذا المقام من ان اخرج المصدر عن اسم الجنس ليقوم عليه
 بيان المشتق من حيث بان اخرج الوجود من التوفيق لا يصح لوقف
 سبب الوقف الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم الجنس
 وبان الفساد ليس مجرد اخراج المصدر حتى لا يعتذر
 به بل اخراج المشتق ايضا كما عرفت الا ان يقال ذكر الامام
 الرازي في الحصول ان الاسم الذي مدلوله كلي اما ان
 يكون اسماً للنفس الكلية كلفظ السواد وهو المسمى بالجنس
 عند الحاجة او لوصفية امر ما بصفة وهو الاسم المشتق
 فجعل المشتق مقابلاً لاسم الجنس وتبعه كثيرون ورحم
 ينبغي ان يحل الذات في عبارة المتق على الكلية وتقييدها
 يحصل به المقابلة وكلام الامام تمة ذكره في بيان المشتق
 ان شأنا ان تقا او حدث اي معنى قائم بغيره سواد صدر
 عنه كالضرب والمشي اوله يصدر كالطول والقصر
 كذا ذكره في الاية الرضي وهو المسمى بالشارح المطالع
 وقد يفسر القيام بالغير يكون القيام ناعناً للغير بان
 يشق منه اسم يصفه وقد يفسر بكونه حاصل في حيث
 يكون الاشارة الى احدها على الاشارة الى اخر تحقيقاً
 كالضرب في الضارب او تقديره كالاصوات القائمة
 بالاجسام والصفات القائمة بالجمادات فان شأنا من
 هذه الامور ليس شاراً اليه حساً لكنها حاصله في

حيث انفق مع الامام

لأنه لا يطابق ذلك السؤال
 لان الامام لم يقل ذلك

على ما بهتمت سال

في الاشارة الى
 كالواجب والنفس والعقول الجردة

موصوفاتها بحيث يكون الاشارة الى احدها على الاشارة الى الاخر
 لو امكن وقد يفسر التسمية في الخبر وقيل وذكر انه ينبغي ان يضاف
 المحركات ويكون دفعه الى اول التسمية التسمية الحقيقية او
 تقديره على ما سبق في التفسير الثاني وعلى التفسير سوى الاول
 لا يضح قوله وهو المصدر اذ يدخل فيه مثل البيان واسماء المصادر
 وكذا على التفسير الاول اذ يدخل فيه اسماء المصادر التي يراد بها
 المصدر اذ يصدق على مدلولها باعتبارها للغير ان يشتق من
 لفظها اسم اه اذ يضح الاشتقاق من لفظها الذي هو المصدر
 ولذا قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله المصدر اسم الحدث الجاري
 على الفعل فيكتف في تعريفه بانه اسم الحدث وجعل في الامة
 قيد الجاري على الفعل لاجرا مثل القايمة وذكر انه خارج بقيد
 الاسم لتركبه وفيه نظر لان المراد بالاسم في عبارة الشيخ ان الجب
 ان في الاسم حقيقة او حكما الا يرب انه يعرف المفعول المطلق
 باسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ويجعله شاملا للصفة
 ولا يذهب اليه انه لو لم يفسر الحدث بالقيام بالغير بالتفسير
 السواد واسماء المصادر بعد الاجرا عن تعريف المصدر
 باعتبار القيد المذكور واسطة لانه لا يصدق عليهما تعريف
 اسم الجنس لانه لا يصدق عليهما ان مدلولهما ذات غير حدث
 وعدم صدق البواقي بغيره وهو ان المراد يكون المدلول
 ذاتا اما ان مجرد الذات من غير اعتبار تعيين معه كاهو المتبادر
 من العبارة حتى يخرج من تعريف اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله

١٣٤٩
 ١٣٥٠
 ١٣٥١
 ١٣٥٢
 ١٣٥٣
 ١٣٥٤
 ١٣٥٥
 ١٣٥٦
 ١٣٥٧
 ١٣٥٨
 ١٣٥٩
 ١٣٦٠

مثال اسماء المصادر التي يراد بها
 المصدر نحو السلام يعني
 والطلاء يعني الطلوع
 وغير ذلك

ذكر الاسماء التي يراد بها
 المصدر في الاصطلاح
 هو اللفظ الدال على الحدث
 لا المعنى

ان في اسماء المصادر
 والظان ان كسر الهمزة
 لوجوب كونها مفردة غير
 والعامة ليست كذلك

الاول

الثاني

الثالث

الرابع

المصدر
 الجارية
 الجارية
 الجارية

المصدر
 الجارية
 الجارية
 الجارية

المصدر
 الجارية
 الجارية
 الجارية

قوله فيما بعد علم منه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم ح
 بمقتضى السواء ان يكون المراد بقوله او حدث مجرد الحدث فخرج
 عنه المصادر لكونها التي هي اعلام كنجار وسجبان قال الشيخ ابن
 الحاجب وفعل مصدر معرفة كنجار واما انه ذات سواء
 اعتبر مع التبعين او لا فيلزم ان يدخل علم الجنس تحت بيان
 اسم الجنس فلا يضح انه علم انه الفرق بينهما وجعل قوله اذات
 بمعنى المجرد ذات وجعل قوله او حدث انعم ان يكون مجرد
 الحدث او هو مع التبعين بعيد عن العبارة وذكر انه ان
 اراد بقوله اللفظ مدلوله امكن ان المدلول كلي من غير اعتبار
 المعلوماتية يبطل المحصر بعلم الجنس وان اراد ان يدخل علم
 الجنس في مدلوله كلي وهو الذات وفيه انه يحتمل ان يريد
 ح بالذات مجردة من غير اعتبار المعلوماتية فيكون اللازم كون
 علم الجنس واسطة لادخوله في اسم الجنس فاللازم على
 تقدير ان يراد بالكلي انما احد الامرين او نسبة بينهما في
 الحواشي المنسوبة الى سيد الحقيقين لبيان حاصل قسمة اللفظ
 الذي مدلوله كلي فكانه قال المدلول انما حدث وحده واما غيره
 وحده واما مركبتهما وذلك اما بان يؤخذ غير الحدث فحيث
 انه مقيد به على وجه من الوجوه المنصورة في معاني الاسماء المشتقة
 واما بان يؤخذ الحدث فحيث انه منسوب الى غيره نسبة
 تامة خبرية او انشائية كما في الافعال والمفعول بذلك نوع
 للدلالة لا المحصر العقلي هذا كلامه ويستفاد منه ان حمل اللفظ

انما وصف المصدر بكونه علما لان المصدر لكونه
 بالعلم او الاضافة يكتب التبعين من العلم او الاضافة
 فلا يقال في حدث اعين التبعين فيه
 كذا افيد به

لان علم الجنس يبطل المحصر وهو اللفظ
 فيكون واسطة لادخوله في اسم الجنس فاللازم على
 تقدير ان يراد بالكلي انما احد الامرين او نسبة بينهما في

المصدر
 الجارية
 الجارية
 الجارية

المصدر
 الجارية
 الجارية
 الجارية

على السوخذت واعتبر فيه وفي الحدث قبل الوجه فيكون مقابله
 للثالث وحل قوله او نسبة بينهما على المركب منها الا انه عبر عنه
 بقوله او نسبة بينهما بينهما على انه تركب اعتبر فيه النسبة ونوطه
 لما ينلوه من القسمة وفيه انه ان اريد بالمدلول الموضوع له فلا
 ينفع في تاويل قوله او نسبة بينهما بالمركب منها لان المركب من الذات
 والحدث ليس الموضوع له في الفعل والاشتق بل الحدث والنسبة
 والزمان في الفعل والمركب من الذات والحدث والنسبة في
 المشتق وان اريد ما هو من الموضوع له فلا حاجة الى هذا التناول
 لان النسبة مدلول تضييق لها الا ان يقال المركب من الحدث وهو
 الذات لا يقتضي ان يكون جميع اجزاء الحدث والذات بل يكفي
 فيه ان يكون احدى اجزائه فلا يشك في المشتق ولا يخفى ان اريد بقوله
 او نسبة او ذ ونسبة لم يشك في الفعل ايضا فهذا هو التناول
 الحقيقي بالتحويل ولقد ثبت قدس سره على ان احتمال مركب من الذات
 والحدث غير مشتمل على النسبة بينهما واحتمال كون النسبة على وجه
 لم يقتصر في شيء من المشتقات لا يخل بهذا التقسيم اذ ليس المقصود
 المحصر العقلي حتى يضر فيه تعارض قسم عقلي وكون المفهوم القسم
 اعم عقلا بل المقصود نوع ضبط للالفاظ بحيث لا يخرج عنه
 لفظ في الواقع ولا يصدق مفهوم مذكور لقسم منه في الواقع على
 غيره ولا يجوز فيه من يوزن لقسم من لا يكون من ذلك القسم
 بل المفروض في ذلك الفرد فلا يتجه عليه قدس سره ما افيد ان
 قوله والمقصود بذلك نوع ضبط للالفاظ لا المحصر العقلي

على انه مركب اعتبر فيه النسبة لا المركب مطلقا سواء اعتبر فيه النسبة او لا سواء كانت هذه النسبة المعتبرة فيه على وجه اعتبر فيه شيء من المشتقات او لا كما سطره في الحقيقة كلامه قدس سره

على معنى المشتق ذات نشأه
 لان معنى الذات داخل في
 الحدث والثالث داخل في
 مفهومه

لا وجه في تعيين الاشكال بالمشتق او الذات من اجزاء الفعل
 ايضا فالمشتق اذا مراد بالذات ما ليس بحدث واما الذات فانما
 ليس بحدث تأمل على
 وفيه ان المراد بالذات ما قام بالغير
 والذات لا تكون له برفق ولعل هذا
 هو الحال على

اي كون المفهوم قسم واحد وهو
 المركب اعم لكونه انما لا يقتضي
 التناول لاجل حقيقة

لا يخرج عنه

احتمال

العقلي انما يحس لو تم الحصر الاستثنائي مع انه لا يتم خروج بعض
 الالفاظ الداخلة في القسم عن الاقسام اذ مقصوده قدس سره
 ان الاحتمال لا يضر في التقسيم لانه لا يرد على هذا التقسيم شيء اصلا
 وما ذكره وافترضه وما ينبغي ان ينسب عليه ان التزام فاعل
 مرفوع للصفات من المشتقات كما في الفعل يقتضي ان يكون فيها
 نسبة الى ذات خارج عن مدلوله كالفعل فيكون فيها نسبتان
 نسبة الى الداخل ونسبة الى الخارج ولم يقلوا به الا ان يقال التزام
 المرفوع لها اليوضح ان ربطها بوصفها امر قبيل ربط حال
 الشيء به ام من قبيل رابطة حال متعلق كل الشيء به بخلاف
 الفعل فان التزام المرفوع له لا اعتبار نسبة في مفهوم متوقفة
 على تعقل هذا المرفوع وبعد فيها تردد لا بد له من قاطع وببطل
 في هذا القسم بعض المصادر التي مفهومها حدث خافي تقوم
 من حدث ونسبة الى ذات كافيضان فانه سيلان الماء
 والعجي فانه عدم البصر الا ان يرا في التناول وبطل المراد
 او نسبة بينهما لا يكون حدثا بقونية المقابلة تأمل والمشار اليه
 بقوله وذلك هو ذ ونسبة لانه قوله او نسبة بتقدير ذ
 نسبة او نسبة لانه يعني ذ ونسبة والتذكير لتذكير ان
 المراد ذ ونسبة اولانه مدلول او لما ذكر ان المؤنث الذي
 لا مذكوره من لفظه يجوز فيه التذكير لما ذكر ان التذكير
 باعتبار الخبر لان الخبر غير مؤنر التذكير فلو اعتبر المبتدأ ذكر
 كان مذكرا ولو اعتبر المبتدأ مؤنثا كان مؤنثا ويكون التقدير
 ان يكون التقدير اناذ وان يعتبر

وهو انما يكون اذا كان فاعله مشتقا
 نحو زيد قائم حرمه

وهو انما يكون اذا كان فاعله
 اسما بارزا نحو زيد قائم اي هو

قول اولانه مدلول اي لانه نسبة مدلول اللفظ الذي مدلوله على بعض
 ان تذكر اسم الاشياء باعتبار كونها متعلقا بالذات او بالحدث
 على قوله مدلول ان المراد بالمدلول اما الموضوع له فلا يصح
 هو او نسبة بينهما لانه ليس الموضوع له في المشتق
 في الفعل كما عرفت انما او ما هو من الموضوع له
 فيدخل الفعل والمشتقات فيهما مدلوله ذات وفيها مدلوله
 حدث فلا يحتاج الى قوله او نسبة بينهما فقام
 ما سبق حتى تخلص عن هذا الغلق اسناد
 الى ما يشك

في غير المصدر

اما ذات ان يعتبر الا ان يقال قوله ان يعتبر لكونه بتاويل المصدر
في معنى اسم المفعول فالجواب نعم ان يعتبر في غير تقديره ويكون
ان يذكره موقرا والمعنى وذلك اما معتبر نسبتها من طرف الذات
بان يجعل الذات مقيدة بالنسبة وذلك وان كان اعتبر من
ان يجعل منسوب او منسوب اليه لكنه منحصر بما فيه الذات منسوب
اليه وما وقع في عبارة الحق الرازي قدس سره في شرح الواسطية
ان معنى الرازي رمي منسوب اليه ذات ما ياتي ما ذكره لانه
يستدعي ان يكون النسبة في اسم الفاعل من طرف الحدث لكن
ينبغي ان يجعل مسامحة وقوله وهو المشتق ينبغي ان يجعل
بتقدير وهو الاسم المشتق فيوافق عبارة الامام في
الحصول والافالمشتق لا يكون مقابلا للفعل بل يشمل ان
الاشتقاق ان تاخذ لفظا من لفظا بان تعتبر في المأخوذ جميع
الحروف الاصول المأخوذة منه مع الترتيب وتجعله موافقا
للمأخوذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا
قد يزداد بتغير ما فلا يجعل المقتل مصدرا مشتقا من القتل كذا في
مختصر ابن الحاجب ونزوحه قال المتي في نزوحه على المختصر
ويسمى هذا الاشتقاق اصنوعا وقد يعتبر الحروف في غير ترتيب
ويسمى اشتقاقا صغيرا وقد يكفي بنسبة الحروف في الخرج
من غير اشتراط تمام الحروف ويسمى اشتقاقا كبيرا ولا يشترط
في هذين القسمين الموافقة في المعنى بل يكفي بالنسبة فيه
هذا وقد ظهر ما فصلنا لك امور احدى هاتين لا يصح بيان

فان كان المصدر كان ان يذكره موقرا لان
المصدر مذكور لا اذا كان مصدرا بمعنى المفعول
لان ذلك في المفعول يعني ان يكون مذكورا
ومؤثرا فيعود المأخوذ من توقيده

وافيد ان او اذا ذكر بعد الاعتراف
بكون معنى الواو كما اذا قلنا
لحيوان اعتراف الانسان والفرس

اي في الاسم
المشتق

في اصل المعنى

وهو لم يرد قال
اشتقاقه
مرفوع

مرحبا

في المأخوذ منه في المعنى سواء كان تفاوت بينهما في المعنى او لا

بيان الاسم المشتق بما ذكره في خروج مقول عنه ولا المقابلة بين

بيان الاسم المشتق بما ذكره في خروج مقول عنه ولا المقابلة بين
المشتق والمصدر الا على مذهب يستفاد من ظاهلام الموقوف
شرح المختصر انه وافق المختصر في تريفه وتاينها ان يتفق
البيان بالحولقة المشتقة من جملة الاحول والافق الابانة
للفظها وانما لها الا ان يقال حقيقة المتي بيان المشتق
بالاشتقاق الاصول فالعلامة الثاني الحق التفاضل في
قدس سره العزيز في شرح الترمذ ان الاشتقاق اذا اطلق
يحل على الاصول هذا واشتقاق الحولقة اشتقاقا كبيرا
ليس فيه الموافقة في المعنى ولا الاشتغال على جميع حروف
الاصول ونالها ان بعد يتفق اشتقاق لفظ الله وانشاء
ما يكون معنى الاصل معتبرا في اخذ جميع التسمية لا اعتبار
معنى المشتق فان الله اخذ من الله بالكسر بمعنى جبري لا بمعنى
الذات التي يختص به بل بمعنى الذات المقدسة المخصوصة له
تقا وتقدس في جامع التميز والموافقة المعبرة في مفهوم
الاشتقاق اعتراف ان يكون جعل معنى المشتق من المشتق
او من التسمية مستمارة قال المتي المراد في نزوح المختصر
قد يطرأ كاسماء الفاعلين والصفات المشبهة وافعل التفضيل
والزمان والمكان والالة وقد لا يطرأ في القادر والبرهان
والموت والسماك وتحقيقة ان وجود معنى الاصل في
محل التسمية قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد
ذات ما باعتبار نسبة له اليها فهذا يطرأ في كل ذات كذلك

اي لا يصح المقابلة
لادخل مقول
في المشتق

اي يصح على مذهب وافق المتي ابن الحاجب
في تريفه وذلك المذهب زائدة
فقد اعتبر في ان لا يجعله مشتقا فلا يتغير
خروج توقيده

الاشتقاق في اللفظ لا في المعنى
فان كان اللفظ هو الذي اشتق
فان كان المعنى هو الذي اشتق
فان كان اللفظ هو الذي اشتق
فان كان المعنى هو الذي اشتق

الخيار عند الخليل ومناصبه والاصوليين علم
والفقهاء ان لفظ الله غير مشتق من الله
لان لو كان مشتقا لكان معناه معنى كليا لا ينفصل
مفهومه عن وقوعه في اللفظ ولا يدخل الكافر بقوله الله
موصلا للموصود المحكي والاسلام كما قال الله في الانفاق
ان لا اله الا الله الملك لا يدخل بذلك في الاسلام بالانفاق
الرجح او لا الملك لا يدخل بذلك في الاسلام بالانفاق
حجة القائلين اشتقاق قوله عز وجل وهو الله في السموات
في الاعراض فانه لا يجوز ان يقال هو زيد في البلد فلنا لم لا يجوز
ان يكون ذلك حارا محكي فقال هو زيد في حقيقة بقا كان
في البلد فالوا اذا كان الاشارة من جهة في حقيقة بقا كان
اشارة العلم من جهة ايضا العلم التميز والاشارة في حاشية
الى التميز فلنا وضع العلم التميز في ذات المعنى والاشارة في
الى الاشارة الى الحقيقة ولا يتوقف على حصول التميز في
كان النوع بين الفريقي لفظي لان القائلين بالاشتقاق
الاشتقاق على ان لا اله الا الله مشتق من الله الفصح
والفصح يقع على كل معبود محي او اكل ثم غلب
على المعبود محي كما ان الخمر اسم على عام النطق
غلب على التراب والسنة على عام النطق
واثبت على الكفة والكلمات على كتاب
سبويه واما الله كذا في المعنى لا يطابق
المعنى نوافذ الا ان الله كذا في المعنى لا يطابق
المراد لشيء الا ان الله كذا في المعنى لا يطابق

وقد يعتبر من حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء
من غير دخوله في التسمية والمراد ذات مخصوصة فيها المعنى
لا من حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرأ وحصله
الوقوف بين تسمية الغير لوجوده فيه بوجوه فيه هذا
كلامه قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الترمذ
ليس المراد بقوله ذات ما الذات المهمة على الاطلاق لانه انما
يكون في الصفات خاصة دون اسماء الزمان والمكان و
الالة على ما سبق تحقيقه هذا وتحقيقه السابق ان الوقوف
بين الصفات واسماء الزمان والمكان والالة بايهام الذات
في الصفات غاية الابهام بحيث لا يتبين فيها اصلا ولا في
هذه الاسماء فان الذات مأخوذة فيها مع نوع تعييني وعلى
هذا ينبغي ان يؤخذ ما نقلنا لك سابقا من الحصول في مفهوم
المشتق من انه اسمر لوصفية امر ما بصفة لشئ اسماء الزمان
والمكان والالة ولا يخفى بالصفات في هذا الكلام الوقوف هذا
التقسيم ولعل صاحب التفتيح تبع الظاهر فجعل المقابل لاسم
الجنس الصفات دون مطلق اسم المشتق ولنا كلام في
مع كلام الامام وكلام الوقوف في شرح المختصر على ظاهري لا نسب
ان تذكر لك ولا نوفي عنه خوفا من الاملا ان فانه الاسهاب
مع الاطياب بل المسامة في الاطالة وهو انه يجوز ان يكون
معنى الفعل اسمر الزمان والمكان شئ ما قيل فيه ومعنى اسمر
الالة ما قيل به فيكون الذات المعبر فيها كما في الصفات

أراد المعنى ما كثر من عبارة المتعارف مع ما كان

اي امر مبهم
ان كان غاية
الابهام فصفه
وان تعين فاسم
مكان وزمان
والالة

الاسهاب
كثرة الكلام

الصفات لا بد لنفي ذلك من دليل والتوقف استفاد للفعل من
قوله او من طرف الحدث وهو الفعل ان يكون الحدث مقبداً
تلك النسبة وذلك وان اخبر ان يكون الحدث منسوباً اليه لكنه
منحصر بحسب الاستقراء فيما يكون الحدث منسوباً متحقق به في
المصادر المتقومة من نسبة حدث الى ذات فان النسبة فيه
من طرف الحدث الا ان باول المقسم كما عرفت فتذكر لكنه يتناول
بلا تكلف الافعال المشتملة على الزمان كنعم وبس واشتريت
بخلاف التعريفات المشتملة على الدلالة على الزمان فانها محيية
الى تكلف ان المراد بالدلالة الدلالة في اصل الوضع والى تكلف
ان هذه الافعال في اصل الوضع مع الدلالة على الزمان الا انها
اشتملت عنه لعرض الاستعمال فاذا ذكر ان الدلالة على الزمان
معتبر في نظر البيان حذفت استثناء السمرها عن ذكرها
ارتكاب تاويل نفع تعريه كلام الحق عن نفع جليل ورفع
انتقاضه بالافعال الناقصة كدفع انتقاضي تعريف المصدر
بصادرهما ورفع انتقاضي تعريف الاسم المشتق بايشق
منها يحتاج الى مزيد تكلف هو ان تلك الالفاظ في اصل وضعها
دالة على الحدث لانها هجرت تلك الدلالة في الاستعمال كما
هجرت دلالة بعض الافعال على الزمان وكان الذي اشار اليه الله
في الفوائد الغيبية حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة يستدعي
هذا وزمانا في الاكثره وان كان قد يورى عن الحدث ككان
او عن الزمان كنعم وبس وبعث واشتريت اذا استخدمت به

كما عرفت من
الفيضات
والعبي

اي في تعريف
المستفاد
من التقسيم

وهو عدم ورود التقيد في الالفاظ

الحدث والحدث
منسوب

اي كلف حاصله ان يكون الفعل متحققاً بالافعال الناقصة
لا بد من ان يكون الحدث منسوباً اليه فيكون الحدث مقبداً
تلك النسبة وذلك وان اخبر ان يكون الحدث منسوباً اليه لكنه
منحصر بحسب الاستقراء فيما يكون الحدث منسوباً متحقق به في
المصادر المتقومة من نسبة حدث الى ذات فان النسبة فيه
من طرف الحدث الا ان باول المقسم كما عرفت فتذكر لكنه يتناول
بلا تكلف الافعال المشتملة على الزمان كنعم وبس واشتريت
بخلاف التعريفات المشتملة على الدلالة على الزمان فانها محيية
الى تكلف ان المراد بالدلالة الدلالة في اصل الوضع والى تكلف
ان هذه الافعال في اصل الوضع مع الدلالة على الزمان الا انها
اشتملت عنه لعرض الاستعمال فاذا ذكر ان الدلالة على الزمان
معتبر في نظر البيان حذفت استثناء السمرها عن ذكرها
ارتكاب تاويل نفع تعريه كلام الحق عن نفع جليل ورفع
انتقاضه بالافعال الناقصة كدفع انتقاضي تعريف المصدر
بصادرهما ورفع انتقاضي تعريف الاسم المشتق بايشق
منها يحتاج الى مزيد تكلف هو ان تلك الالفاظ في اصل وضعها
دالة على الحدث لانها هجرت تلك الدلالة في الاستعمال كما
هجرت دلالة بعض الافعال على الزمان وكان الذي اشار اليه الله
في الفوائد الغيبية حيث قال اما الفعل فيدل على النسبة يستدعي
هذا وزمانا في الاكثره وان كان قد يورى عن الحدث ككان
او عن الزمان كنعم وبس وبعث واشتريت اذا استخدمت به

كان

في الدرس
سلكه الله
في الدرس
سلكه الله

لان المتوهم بغيره هو الذي هو
الذي هو الموضوع في
الادراك

الحكم هذا وجعل يوي في عبارة من التورية انشبه بهذا التورية
جعله من الراء وارتاب هذا التكلف وجعل الافعال الناقصة
افعالا واخر اجها على سلك الحروف لان نظرها في الالفاظ
انفسها وهذا التاويل اقرب من الضبط عما هو ظاهرها لشاركتها
الافعال في الاحكام وبهذا يظهر ان ما ذكره من ان تقوم جعلوا
الافعال الناقصة افعالا واخرها على سلك الحروف لان
نظرها في الالفاظ انفسها بكذا تحدد ههنا قسم الكلية باعتبار
ما يدور وكذب واعلم ان المشتق والفعل في ذاته وجه
اخر ابهام الذات في المشتق اما في الغاية او دورها وجواز كمال
تعيين الذات في الفعل وتام النسبة ونقصا في المشتق و
اتراجها مع باقي ما اعتبر في مفهومه بحيث انها صارت معه
كشي واحد قابل للحكم به وعليه كاحققه سيد المحققين
قدس سره في تصانيفه غير مرة ودخل الذات في المشتق على ما هو
المشهور في بابي الجمهور وحققه سيد المحققين في بعض تصانيفه
وان انكره في بعضها واخر وجهها عن الفعل ولذا الاستفاد من
الفعل والاستفاد النسبة منه ما لم يذكر معه الذات وذكر ان
عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات والحديث مستفاد
منه بدون ذكر الذات يوجب وجود دلالة التضمن بدون
المطابقة الا ان يقال بان النسبة تفهم اجمالاً للعلم بالضم
وان لم تفهم بخصوصها ومعنى استلزام التضمن المطابقة
استلزام فهمه لكونه لفظا على وجه يقتضي وجه وضع الوضع

على ان

لعل وجه البكارة قدس سره هو ان الذات
المعتبر في مفهوم المشتق فاعلم ان في
الضبط اذ هو المنزول عليه فيكون
حالة كمال الفعل فيكون ذلك
الفرق حكاه

اللفظ في قوله
على وجه يقتضي وجه وضع الوضع

العلم المستلزم

الواضع والعلم به فهمه هذا وانا اقول فهم الحديث لكونه مدلول
المطابق للمادة لا يستلزم وجود التضمن بدون المطابقة
كما ان فهمه معنى زيد العلم بوضعه حيث سماع زيد قائم من
غيره مجموع معناه لا يوجد ذلك عن لوانه ولا اشكال
بفهم الزمان الذي هو جزء من معنى لحيته بدون فهم عام معناها
الذي هو المركب من النسبة والزمان لكان متجها ثم اقول
الدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
اخر والدلالة بهذا المعنى على الزمان يستلزم الدلالة على
المجموع وان لا يستلزم فهمه فهمه تأمل والظاهر في قوله في التوضيح
الثاني والثاني عطف على قوله والاول كفاء في قوله فالوضع
لتوهم اما لان المقام التفصيل اي وضعه للمشتق الذي هو
مدلوله اما كماله مشتق وقد عرفت معناها الثاني اي
اللفظ الموضوع لمشتق وضعا مستقلا لا الثاني في الموضوع
وهو ظاهرا العلم ولا يخفى ان تعريف العلم لا يتناول اعلام الاجناس
وهو اللفظ الموضوع لمفهوم كلي ما خوذ مع تعيينه الحاصل له
في الذهني مع ان النجاة جباو اللفظ العلم لمفهوم شامل له فقال
انفاض في الباب العلم ما وضع لغنى بعينه غير متناول ما شبهه
لشخصي كان كطلمة او جنسي عينا كاسامة او معنى كسبحان
وزبور ووقت الكفوة هذا فلا بد ان يقال المعروف هو قسم
العلم اي العلم الشخصي وقيل هو المتبادر من العلم وفيه ان المتبادر
انما يسلم في غير مقام التوفيق واما في مقام التوفيق المتبادر

في قوله في التوضيح
الثاني

في قوله في التوضيح
الثاني

العلم المستلزم لوجود مدلول مطابق بدون
مدلول مطابق اخر في هذا الجواب انما يصح
على تقدير ان يكون المادة الفعل مضافا
منفردا

الظاهر في قوله الثاني ان يكون
عطف على الاول

ان المستفاد من التفسير هو لفظ
مدلوله الشخصي بوضع شخصي

في قوله في التوضيح
الثاني

ان قصد البيان ما جعل العلم اسما له ولا يخفى ان تخصيص
 البيان بالعلم الشئ ينافي باسنيان في علم من التقسيم العرف
 بين علم الجنى واسم الجنى واعلم ان النظر في تقسيمات الامور
 ان علم الجنى اقل عند من في اسم الجنى والعلم مخفى بامعناه
 مخفى ولو دلالة ما سنيان في علمه ان لا يرضى بدخول
 علم الجنى تحت اسم الجنى لجعلنا تقسيمه موافقا لما في كتب الامور
 فيندفع بعض الاعتراضات السابقة فتنبه لا يقال بوجه
 يتفق باسم الافعال فانها موضوعة لشخصات هي الالفاظ معينة
 بوضع شئ وجعل اللفظ كليا لتقديره بتعدد اللفظ
 تدقيق فلسفي لا يلتفت اليه ارباب العوتية لاننا نقول بالتحقق
 ان اسما الافعال لم يوضع لالفاظ الافعال بل هي في الاصل
 موضوعة اما للاحداث او للظرف او غير ذلك ووجه ما هو
 مفرد منها في اصل وضعه داخل في اسم الجنى وما هو مركب
 منها خارج عن المقسم فاذا ان تقسيم اللفظ الذي مدلوله
 كلي في الاقسام السابقة لا يتفق باسم الافعال لعدم دخولها
 في المقسم على نظر الاول اي اللفظ الموضوع لشئ وضما
 عاما فاقدم في التقسيم تاختيا بين هذا التقسيم والتقسيم السابق
 واخر في البيان تباعدا عن التباعد بين القسم وبينه وقيل
 التقديم لمزيد الاهتمام فانه الحق الاصلي من جميع هذه الالفاظ
 وكذا التأخير في البيان ليكون الاشتغال اليه بعد تفرغ الخاطر
 عن الغير بالكلية مدلوله اما ان يكون معنى في غيره يتعين

انما المقسم على نظر الاول اي اللفظ الموضوع لشئ وضما عاما فاقدم في التقسيم تاختيا بين هذا التقسيم والتقسيم السابق

يتعين بانضمام ذلك الغير اليه وهو الحرف اي المدلول للظاهر
 اما معنى حاصل في غيره يتعين بانضمام الغير اليه بمعنى انه لا
 يكون له تعيين في نظر العقل اصلا فحدث التعيين بذلك
 الانضمام لا بمعنى انه يزول عنه ابهام وان كان بعد تعيين
 كما في سواد زيد فان السواد يتعين بانضمام زيد لا بمعنى انه
 يحدث له اصل التعيين بل بمعنى انه يزول عنه ابهام فلا يتوقف
 التوقيف باسما له واللفظ حقيقة فيما قصد والاستعمال في
 الغير نوع من التجوز فلا غبار في البيان من حيث العبارات ونعم
 لو قال بغير انضمام الغير اليه لكان اظهر فان كيف قصد
 يكون المدلول معنى في غيره انه لا يتقبل الانضمام غيره اليه
 قلت قال الشيخ ابن الحاجب يقال الدار فتمت بها في نفسها كذا اي نظرا
 الي نفسها مع قطع النظر عن خارج من الجار والهواء وغير ذلك
 فقبل الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه اي مع قطع النظر
 عن الغير فلذلك قبل الحرف ما دل على معنى في غيره يعني انه و
 ان لم يستعمل الشئ في غيره كذا بمعنى النظر الي غيره لكن لما
 قبل الاسم والفعل ما دل على معنى في نفسه بمعنى قطع النظر
 عن الخارج اخترع تركيب مقابل لهذا التركيب فيما يقابل
 الاسم والفعل ووجه عدم تعقل معنى الحرف الا بعد تعقل الغير
 متعلق الحرف على ما فصله واوضحه كمال الابيضاح سيد
 المحققين في نصابه غير مرة ان معناه من حيث هو معناه
 مأخوذ على وجه يكون مرآة لتعقل الغير والمرآة من حيث هي

لا يعدم للاصطلاح الفاعل من حيث انه هو
 من الوجودات ويوصف بالصدق فلهذا
 هو ما مستقلا يصح ان يتركب عليه

ان كيف قول يتعين بانضمام ان يكون نفسه الفاعل
 معنى في غيره فالظاهر ان يقول يتعين مدلوله
 بنفسه كمن قال في اللفظ بناء على الظاهر

مرآة ملحوظة تنبأ ونظفلا وهذا لا يمكن ان يحكم عليه وبه
 لتوقفها على ملاحظتها فصدابه شيا هذا وجدان الصادق
 وانا انقول ليجل ان يكون معنى قولهم ما دل على معنى في غيره
 ما دل على معنى حاصل في الغير ولما كان الحرف موضوعا للمعنى
 قائم بالغير حيث انه قائم بذلك الغير وكونه قائما بالغير
 لا يتقبل الا بعد تعقل ذلك الغير توقف تعقل معنى الحرف
 على ذلك الغير بخلاف الاسم والفعل فانها لم يوضع للمعنى
 حاصل في الغير حيث هو كذلك بل انما وضعنا للمعنى قائم
 بنفسه او لمعنى حاصل في الغير موثوق به هذه الكيفية في
 موضوعه ككل ابتداء خافى حيث هو حاصل في شئ فلام
 بذكر ذلك الشئ لم يستفد تلك الكيفية بخلاف لفظ الابتداء
 فانه موضوع لذات الابتداء لا من حيث انه حاصل في شئ و
 ولما وقع في تعريف الحرف ما دل على معنى في غيره من حيث انه حاصل
 في غيره قيل في مقابلة في الاسم والفعل ما دل على معنى في
 نفسه بمعنى سلب اعتبار كونه الحصول في الغير هذا انما يريد
 لوجه عدم دلالة الحرف على المعنى بلا ضمنية وتطبيق ما وقع
 في تعريف الاسم والفعل والحرف على ما هو الموقف فاحفظه ذكر
 ان كون الحرف موضوعا للمعنى مستحقة برده قولنا
 سري في البصرة الى الكوفة خير من سري في الكوفة الى البصرة
 فان الابتداء والانتهاى المفهومين ههنا كليتان بدرجة
 تحتها ابتداء وانتهاء شتى وان لا يمكن ان يجل من

من حيث انه حاصل في الغير

الاسم والفعل موضوعان للمعنى
 الحرف موضوع للمعنى

لا بد من
 تعريف الحرف

من حيث هاهنا معنى الحرف على شئ اذا الكنية امكان وفي الاشتراك
 نظر الى ذات المفهوم والامكان ثابت لهذين المفهومين
 نظر الى ذاتها وان لا يثبت لها من حيث هاهنا معنى الحرف وكذلك
 النسبة المقبولة في مفهوم الفعل ليجل نسبة متعددة فان
 نسبة القيام الى زيد قائم في زيد قائم ليجل نسبة اليه في
 الصباح ونسبة في المساء الى غير ذلك ولما كان الحديث
 والنسبة والزمان في مفهوم الفعل كليتان لا يشك في جعل
 مفهوم الفعل كليا ونحو الابتداء الذي هي نسبة بين السبر
 المطلق والبصرة غير الابتداء الذي هي نسبة بين السبر
 والبصرة فان نسبة المطلق الى شئ مباني لنسبة فرد من
 اليه والنسبة بتغير الاطراف سواد كان تغير الطرف بتدبير
 جزئي بكتبي ومباني مباني وكذلك نسبة القيام في
 الزمان الماضي مطلقا الى زيد غير نسبة القيام المحقق الصباح
 في الزمان الماضي الى زيد وان كان ذلك القيام المحقق
 فردا للقيام المطلق والحاصل ان النسبة امور اعتبارية
 ينتزعها العقل ويغيرها بغيرها بغيرها فانتزعه منها
 ويغيره بغيرها بغيرها لا يصدق على ما ينتزعه و
 يغيره بغيره فرد في ذلك المطلق وشئ لا يصدق على ما ينتزعه و
 الموعود في صدر التقسيم وما قبل ان المدلول المطابق للفعل
 وهو مجموع المركب من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل
 بالمفهومية وجزئي جزئية النسبة فيبطل كون مدلوله كليا

يقع مجموع مفهوم المركب منها اذا لوحظت قصد كل واحد على حدة
 كما في كل على قول السند في جعل الفعل من اقسام ما مدلوله كليا
 واما مجموع مفناه الذي هو الحدث والنسبة المخصوصة التي لوحظت من اقسامه كذا بين ذلك وقائله المخصوص
 لتعريف حالها وكونها كذا بالاشارة في كل كلمة وصحة علمه على شئ نظر الى هو باعتبار تمام مفناه كالمركب

نظر الى ذات المفهوم والامكان ثابت لهذين المفهومين
 نظر الى ذاتها وان لا يثبت لها من حيث هاهنا معنى الحرف وكذلك
 النسبة المقبولة في مفهوم الفعل ليجل نسبة متعددة فان
 نسبة القيام الى زيد قائم في زيد قائم ليجل نسبة اليه في
 الصباح ونسبة في المساء الى غير ذلك ولما كان الحديث
 والنسبة والزمان في مفهوم الفعل كليتان لا يشك في جعل
 مفهوم الفعل كليا ونحو الابتداء الذي هي نسبة بين السبر
 المطلق والبصرة غير الابتداء الذي هي نسبة بين السبر
 والبصرة فان نسبة المطلق الى شئ مباني لنسبة فرد من
 اليه والنسبة بتغير الاطراف سواد كان تغير الطرف بتدبير
 جزئي بكتبي ومباني مباني وكذلك نسبة القيام في
 الزمان الماضي مطلقا الى زيد غير نسبة القيام المحقق الصباح
 في الزمان الماضي الى زيد وان كان ذلك القيام المحقق
 فردا للقيام المطلق والحاصل ان النسبة امور اعتبارية
 ينتزعها العقل ويغيرها بغيرها بغيرها فانتزعه منها
 ويغيره بغيرها بغيرها لا يصدق على ما ينتزعه و
 يغيره بغيره فرد في ذلك المطلق وشئ لا يصدق على ما ينتزعه و
 الموعود في صدر التقسيم وما قبل ان المدلول المطابق للفعل
 وهو مجموع المركب من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل
 بالمفهومية وجزئي جزئية النسبة فيبطل كون مدلوله كليا

نسبة الحيوان الى مطلق الجسم في قول
 الحيوان جسم مباني النسبة فرد
 من ذلك المطلق في الان
 جسم موهبة

والنسبة المأخوذة في نسبة القيام
 المحقق بالصباح في الزمان الماضي فلا يكون
 النسبة كنية وكذا مفهوم الفعل
 غير مستقل

غير مستقل
 غير مستقل

النسبة باق على عينه

عليه والذي يخطر بالبال على كون الوضع مختصا بواحد و
 شاعرا لا كثر لا على الله الملاحظة تنبيه قبل التنبيه يستعمل
 في مقامين الأول الحكم البدعي الثاني ان النوى دال غير
 اللفظ وينسب ان يكون التكلم في المتكلم والمخاطب في المخاطب
 وسبب الذكر في الغائب فالواضع وضع هذه الأمور هذه
 المعاني وجرى عليه احكام اللفظ فصارت الفاظا حكمة
 وح القرنية في ضمير المخاطب كون هذا المخاطب طرف المخاطب
 وفي ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا التكلم وفي ضمير الغائب
 كون هذا الشخص ما سبق ذكره والثاني ان ما قرنية في الخطاب
 لا ينحصر في الضمير بل منه العرف بلام العهد نحو انما ارسلنا الي
 زرعون رسولنا فمضى زرعون الرسول لا يقال لدول الرسول كذا
 فخرج عن المقسم لا يقال قد حقق في موضوع ان الموقف بلام
 العهد له وضع تركيبي كمال جري مفهوم من جزئيات مفهومه
 بخصوصه وضعها ما فلا ريبه في تحقيق مادة النقف
 نامل ولا يشك بالوقوف بلام الجنى لانه ليس الا الوضع الافرادى
 قد لوله كلى كما كان قبل التوفيق ولو اعيد به جري جزئيات
 مفهومه فانما يفاد بالقرنية ويمكن ان يتكلف ويقال مدار
 التقسيم الوضع الافرادى برشدك الى ذلك جعل ذو و
 فوق واما تلك كليات مع استعمالها بالوضع التركيبى
 في جزئيات لوقوف الاضافة حيث لم يعتبر هذا الوضع العاقل
 والثالث ان قرنية الضمير لا يجب ان يكون في الكلام اذ

الاسم في جازم وخرجه
 من ذلك جعل معلوما
 معلوما بان استعمالها
 في الجزئين و

فلا ينقطع الموقف
 بلام العهد

قرينة

اذ قد يكون ضمير غائب لم يذكر مرجعه لتقرره في العقول ويمكن
 ان يدفع بان استعمال الضمير في غير ما ذكر يجوز لجمله بمنزلة
 المذكور بل ان يكون القرنية في الخطاب عموما فيكون فيه
 حقيقة او حكما والمرجع المقرر في العقول في حكم القول و
 ان كانت اى القرنية في غيره اى في غير الكلام فاما حسنة
 وهو اسم الاشارة فالنجم لا يمتد الوفي انما يت اسماء
 الاشارة لاجتماعها الى القرنية لاجتماعها وهي اما الاشارة
 الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره هذا الكلام يستفاد
 منه ان القرنية في اسم الاشارة لا تنحصر في الحسية والقول
 بان الوصف لم يسمع لم يصرف قرنية فيحتوي عليه القرنية الحسية
 بهدم كون القرنية في الموصول عقلية نامل وعقلية وهو
 الموصول فان القرنية فيه الامر العقلي الذي هو مفهوم الصلة
 فان قلت الصلة المذكورة في الكلام كالمخرج فكيف جعل الثاني
 قرنية في الكلام والاول قرنية في غيره قلت المرجع دال على
 نفس ما يريد بالضمير فنفسه قرنية دالة على المراد بخلاف
 الصلة فانها لا تدل على المراد بالموصول حتى تكون قرنية
 بل على نسبة معلومة ينتقل منها الى المراد بالموصول وليس
 تلك النسبة المعلومة في الكلام بل خارجة عنه في ان
 ما قرنية عقلية لا ينحصر في الموصول اذ منه المضاف فان معنا
 قد يكون الشخص المعنى المجهول على مقتضى اصل وضعه
 الذي هو العهد وان عرفت له كونه للاشارة الى الجنى

فان قرنية المضاف قد يكون عقلية بان لا يكون
 في الكلام ويكون علم المخاطب قرنية وكذا
 الحال في الموقف بلام العهد كما تقول
 اذ في البيت اعلى العهد كما تقول
 الباب
 ع

او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام

فان ان كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام

فان ان كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام

فان ان كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام
 او اذا كان الامر كذلك فلا بد من حقيقة في الكلام

الانفاظ النسبية

فيل المراء بالنبهات اما هذه الانفاظ والعبارات فيكون
المراء الاشتغال على كل منها لا على جميعها والاربع اشتغال الشيء
على نفسه لان الخاتمة عن غيرها والمعاني ولا يبعد ان يراد
المعنى المصدرى على هو اللفظ هذا كلامه اقول ان اراد بالنبهات
الانفاظ والعبارات تفصل اشتغال الخاتمة التي هي عبارة عن
قوله تشغل على نبهات وعن النبتهات على مجموع النبتهات اشتغال
العمل على جزء ويبعد ارادة المعنى المصدرى الاول الثلاثة قوله
مشتركة واخوانه فافهم وقد عرفت ان التنية يطلع على
معنيين فتذكر سبب ظهور ذلك في اثناء شرح كل تنية ان
وسم بالنبته من تواع ايها فافهم ان من اجل النبتهات
التي يتخى المقام ذكرها ان توفى المعرفة بما وضع لشيء بعينه
كما وقع في كلام القوم صحيح بظاهره ولا يحتاج الى تاويله
بما وقع فيه اقوام لم يتالوا التحقيق الذي اخذنا له
في وضع اسماء الاشارة والموصول والمفرد ذلك انهم لما
اشكل عليهم وضع اشارة هذه الامور للشخصات الغير
المتناهية لعدم احاطة الذهن بها حين الوضع قالوا
بما سوي العلم من المعارف موضوعات لمفهومات كلية يستعمل
في جزئياتها فالموضوع له فيه كليات والمستعمل هو جزئيات
ابدا ومعنى التوفى المعرفة ما وضع لشيء بعينه
ولزمهم ان تكون التاويل سمجا جدا سيما في التعريفات
التي يستعمل فيها استعمال الانفاظ المهمة ان يكون

صحيح

لرب

ط ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

الانفاظ النسبية

ان يكون هنالك مجازات لاحقا في اللفاظ كثيرة الاستعمال
هذا فلا يكون للتشابه بوجود المجاز بدون الحقيقة بامثلة
نادرة وجه بل لا يكون للاشتباه في وجود المجاز بدون الحقيقة
من جم غفيرة وذوي علم كثير واو لم قد خطروا وجه ثم قولهم ما
سوي العلم من المعارف كذلك على ما خرج به العلامة التفتازاني
في شرح التلخيص منقوحي بالمعروف بلام الجنى ثم لا يذهب عليه
ان معرفة الموضوع له لا يقف على السماع من الواقع بل مدار
معرفة على تشيخ الاستعمالات ولما كان ما يفتق له من التبع
اقرب مما التزمه القوم كان اولى بالاعتبار فلا يرد ما اتيد
ان ما ذكره المتأمن انما يسمع لو كان له نقل من واقع اللفظة
لان اللفظة لا تثبت بالعقل ومن النبتهات الحقيقة بالذكر
هو انه علم مما سبق وجه لزوم ذكر الفاعل في الفعل و
عدم لزومه في المصادر حيث علم ان النسبة الطالبة للفعل
معتبرة في الفعل ونها الاولى الى التنية الاولى هذه تنية
واعلم انه يصح في بعض النبتهات انه علم مما سبق و
لا يصح في بعض اخر مع انه علم منه هذا التنية فاما ان
يكون ذلك اظهرا لا هاما بشأن معلومية البعض من التقسيم
او تبيينها على اختصاص تقسيمه بخلاف غيره فانه يستفاد
من كلام غيره ايضا الثلاثة مشتركة على صيغة اسم الفاعل
في ان مدلولها ليست معاني في غيرها لا تشغل الا تشغل
ذلك الغير والاو في ان المدلول من غير اضافة الى

الانفاظ النسبية

مبتدأ

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب ٢٢

ب

هذا هو اللفظ الذي لا يتصل بالغير

تلك الثلاثة لانها تمنع الاشتراك بينها الا ان مثله غير
 عزيز في عبارات المؤلفين وهو مسامحة شائعة لا يكاد
 يجتز عنها والاولى لمعنى الافراد او المدلولات بصفة
 الجمع وان كانت اي المدلول الثاني لكونه مدلولات وجملة
 الضمير الى المعاني خلاص السوف تحصل غير اللفظ بالغير وانما
 قلنا في اللفظ لان تحصيله وتعقله في حد ذاته على
 من غير ضمنية اغا الاختياج الى الضمنية في الانتقال من اللفظ اليه
 على ما حققناه وفي معرفة انه مراد على ما استفاد من كلام
 سيد المحققين وقد سبق تفصيله فتذكر فلا يتجانه
 لما لم يحصل تلك المعاني الا بالغير ومعنى الحرف ان كان
 في الغير لانه لا يتصل الا بالغير فكيف لا تكون معاني
 في غيرها ولقد احسيت حيث قال وان كانت تحصل
 بالغير ولم تقل يتبع بالغير كما قال في الحرف في غير العبارة
 اشارة الى تفاوت المعنى وقوله في اسم متروك على سابقه
 من غير احتياج الى اعتبار امر في السابق لدفع احتمال كونها
 افعالا من ان المراد بعد لونها بالضمي والمطابق على ما قبل
 ومن غير احتياج تاويل قوله في اسم الى انها ليست حرفا
 على ما افيد لان تلك الثلاثة عبارة عما هي تحت الموضوع
 للمشتق فلما لم يكن مدلولها في غيرهما فلا بد من ان يكون اسما
 الثاني اي التسمية الثاني هذا الاشارة العقلية المعهودة
 التي هي في فنية الوصول لاسم اللفظ الاشارة العقلية اذ

هذا هو اللفظ الذي لا يتصل بالغير

فتعين عدم كونها افعالا

اذ لا يصح انها لا يفيد الشئ ولا ينطبق عليه ما ذكره الدليل
 يجوز ان يكون الاشارة العقلية مفيدة للقييد بالجوهر
 لوقال القرنية العقلية كما اظهر في ارادة المهور وكانت
 اختار الاشارة للاشارة الى ان القرنية العقلية اشارة
 كالحسية ولو جعل قوله وان كانت في غيره فاما حسية
 وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصول بتقدير فاما اشارة
 حسية او عقلية لمكانت عبارة ههنا مسوقة على ما
 هو الظاهر لكنه خلاف الظاهر ووجه ان كون تلك الاشارة
 العقلية لا يفيد الشئ ان علم ما سبق انها قرنية الوصول
 لا غير فيكون الاشارة الى النسبة الجزئية اذ قرنية لا يكون
 الا الصلة كما علم بالاستقراء ومعلوم ان الوصول للعلوم
 قبل القرنية المفيدة للقيدين امر كلي فاذا قرب بالصلة بقيد
 بالحدث الكلي المستبطن الصلة فان المفاد من الذي ضرب
 بقييد مفهوم الذي بالضرب وفي الذي هو انسان بالا
 نسائية وبهذا القدر لا يشتق فان بقييد الكلي الكلي
 لا يفيد الشئ وذلك ضروري او نظري متين بان المفهوم
 والمفهوم اليه كليان فلا يحصل الشئ ومنع ذلك بانه
 اذا جاز حصول التخصيص في الكلي بانضمام كلي اليه بحيث
 ينحصر في فرد فلم لا يجوز حصول المعنى به بحيث يمنع وفي
 الشك فيه وددع بان كلامه المفهوم والمفهوم اليه يجوز
 العقل صدق على جميع ما عداه فيجوز صدق كل منهما على

ط
 التخصيص

جميع افراد الاخر وذلك يستلزم تجزئ اشغال المجموع بين افراد
كل منها تأمل وعلى الدفع بان جميع العمليات متساوية في
الافراد الفرضية وضم احد المتساويين الى الاخر فيخرج
شيء من الافراد واختصاصه بمعنى تفيد الكمال لا يقل
افاده الفرضية فضلا عن جملة مشخصات ولا الفين
منظورها فان شيئا منها لا يخرج في التقييد الغير الوافي
لا يقال ما قيل ان الطبيعة للقيمة بالعموم جزئ حقيقي
حتى جعل بعض الميزانين القضية الطبيعية داخله في الشخصية
بفيد ان تقييد الكمال الكمال قد يفيد الشخصية لا نقول
هذا كلام بئى ضعفه في محل هذا وفي استلزام الدليل
المذكور لكون الاشارة العقلية المعهودة غير مفيدة
للتشخيص نظر لان تقييد الكمال الكمال لا يفيد التشخيص
انه لا يصير المقيد مجرد ذلك التقييد شخصا الا انه لا
يحصل التشخيص بذلك التقييد لو استلزم الانتقال الى
شخصي فضم مع هذا الكمال المقيد فلم لا يجوز ان ينتقل من
التقييد بالصلة الى شخصي لدلول الموصول بناء على العلم بالخصار
الصلة فيه الى غير ذلك ففقد تلك الاشارة التشخيصي
وكيف لا واذ كان الموصول موضوعا للتشخيص فلا بد ان
يفيد التشخيص والالم يفيد وضعه له الا ان يقال يريد
ان مجرد الاشارة العقلية لا يفيد التشخيص من غير تحقق
ما يصاحبه بخلاف قرينة الخطاب اي قرينة يشتمل عليه

بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو

فان تقييد
الكمال الكمال
الكمال الكمال

بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو

عليه الخطاب بمعنى الكلام الذي هو طوبى من الامور المفصلة
سابقا وقرينة الحسنى اي قرينة يدركها الحسنى من الاشارة
الحسنة فانها تفيد ان الشخصية نظر الى ذاتها غير
استعانة بما يصاحبه فاضافة القرينة الى الخطاب
لا بد من ملازمة الحسنى والملازمة في كل منهما شي آخر وما جعل الخطاب
بمعنى المصدر والاضافة للبيان كما فعله المحقق
قدس سره اي قرينة هي الخطاب يدفعه انه لا يتناول قرينة
ضمير الغائب ولا يقع عطف الحسنى على الخطاب الا ان يراد
بالحسنى الاشارة الحسنة ولا يخفى بعده ولا يرد ان قرينة
ضمير الغائب قد لا تفيد الشخصية لانه المرجع وقد يكون
كلها ما استحققه لك في التبيين العاشر ولا يخفى ان
عدم افادة مجرد الاشارة العقلية التشخيصي ضرورة
افادة التشخيص باعتبار ما يصاحبه بنا في كون الموصول
كلها فلا يقع قوله فلهذا كما نانا الى المفروض اسم الاشارة
المفهوم سابقا من ذكر قرينة الخطاب والحسنى
وهذا اي كوصول المشار اليه بالاشارة العقلية كلها
وقيل كون الموصول عني انه عد كلها اشارة الى التفات لانه كل حقيقة
بينه وبين المفروض اسم الاشارة في القرينة ولا يخفى بعده فان نفس قرينتها تفيد التشخيص فيكونان
وخر امارات جعلهم الموصول كلها انهم قسموا ما دونه مشغى
الى المفروض العلم فعلم انهم جعلوا الموصول كلها الثالث
اي التبيين الثالث هذا والظاهر ان الموصول من هذا التبيين
الفرق بين المفروض العلم وفساد التبيين الغير الشامل

بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو

لان اضافة القرينة الى الخطاب
فلا يقع عطف الحسنى على الخطاب
لان اضافة القرينة الى الخطاب
فلا يقع عطف الحسنى على الخطاب

بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو
بمعنى الكلام الذي هو

انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون
 انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون
 انهم يعلمون انهم يعلمون انهم يعلمون

لاسم الإشارة لانه علم هذا من السابق الا انه صرح بانه علم من
 السابق ناكدا لما يستفاد من التنبيه ونص في بيان اسمه
 بالتنبيه لهذا الالالة حكم بدقيق علمت اي تلكت من العلم تلكت
 تاما من هذا اي ما سبق في التقسيم فوق بين العلم والفكر
 حيث علم ان الوضع في احدهما شخصي وفي الاخر كلي واما
 الفرق ايضا بان الموضوع له في احدهما متعدد وفي الاخر
 كما قبل فليس شاملا للعلم المشترك الذي هو اوجه الاعلام
 الى الفرق بينه وبين المفروض ان المراد معلومة الوق
 بين العلم والمفروض حيث يتميز كل علم من كل مفروض كما علم الوق
 بين العلم والمفروض علم بينه وبين اسم الإشارة بل بين الثلاثة
 الا انه خفف ذلك الفرق بالتوفى كما ان تقسيم غيره يفت
 لهذا الفرق دون الفرق بين العلم واسم الإشارة وبين الثلاثة
 حيث لم يذكر اسم الإشارة في التقسيم فيكون المقصود
 في تقسيمه عدم ذكر اسم الإشارة دون عدم حصول
 الوق برشدك الى ذلك انه ذكر في كثير من كتب الأصول
 متابعة للمحصل للفظ ان كان معناه جزئيا فاما
 ان يكون مفرا فهو مفرد ان كان ظاهرا فعلم وعلمت
 ايضا فساد تقسيم الجري بالتوفى اليها حال كونها كائنين
 او حال كون الجري كائنا دون اسم الإشارة وقد عرفت
 معناه والظاهر دون اسم الإشارة بالافراد كاخوية لان
 القسم هو النوع دون افراده وكأنه افراد اخوية وجموعه
 متابعة لبيان الادباء حيث يقول في مقام تعريف العلم

لما ساء

العلم العلم كذا وفي تعريف المفرد كذا وفي مقام اسم الإشارة
 اسماء الإشارة وكما عرفت من السابق فساد اخراج اسماء
 الإشارة عن تقسيم الجري علم فساد اخراج الموصول عنه
 والالكان اذ خاله فيه فساد فيكون تقسيمه فاسدا
 ويمكن ان يعتذر بانه لم يتوفى له لاقبال ان افراجه
 عن تقسيم الجري لعدده كليا لما مر فلا يكون تقسيمهم
 باخراجه فاسدا وقوله ظنا منهم ان مدلول ذلك
 القسم انما يتبعى بقرينة الإشارة اي قرينة هي الإشارة
 او الإشارة المقارنة ومدلول المفرد بالوضع تعليل
 التقسيم اليها فقط ويتبادر من العبارة ان الفساد
 راجع الى هذا الظن واصل التقسيم يرفى عن الفساد
 ولا ينبغي ان يحمل عليه اذ علم من السابق ان التقسيم
 فاسد كما ان الظن فاسد واما عتري عن اعتقادهم
 بالظن لما ان الدعوى ظني فاهو الظان فيه الظن او
 للإشارة الى ضعفه وذلك الظن اما لانهم ظنوا
 ان اسم الإشارة وضع للقدر المشترك والمفرد للثبات
 الملحوظة بالقدر المشترك فجعلوا التقسيم المعبر
 في الاول جري الاستعمال مستفاد من القرينة وفي
 الثاني مقتضى الوضع كما قبل واما انهم ظنوا ان كليهما
 موضوعان للجزئيات الملحوظة بالقدر المشترك
 الا انهم جعلوا اسم الإشارة غير مفيد للتعيين المعبر

لهذه التكتية

بأنه لا ينفك

الموصول واسم الإشارة

في وضعه والضمير مفيد له وكان منشاء هذين الظنين
 انهم حين اطلاق الضمير ففهموا من لفظ الضمير التبيين من غير
 ضمير في المستعمل الى اللفظ فظنوا ان الضمير يفيد التبيين
 بنفسه ولم يفتقدوا ان ههنا ضمنية لازمة له حتى اطلاق
 اما المخاطب او التكلم او سبق المرجع ولم يفهموا من قوله اطلاق
 اسم الاشارة ما لم يضمن اليه عمل هو الاشارة الحسية الواضح
 ضمها الى استعمال اللفظ المستعمل ويجعل ان يكون منشاء
 اخراج اسم الاشارة من الجرائي انه جعل موضوعا لكل ما يهدف
 عليه المنار اليه اشارة عقلية او حسية لما راو كل السمع
 اشارة مستعملة في العقول الحرة بخلاف الضمير فانه
 لم يستعمل في الكلام الا قسم منه وهو ضمير الغائب في الجملة فجعلوا
 مجازا في الكلام لندرة حقيقة في الجزئيات بخلاف اسم
 الاشارة حيث كثرت استعمله في الكلام فلم يجعلوا مجازا
 فيه ولا يخفى انه يستفاد من جعل تبيين الضمير بالوضع
 ان غير المتو ايضا تفعل للوضع العام للموضوع له الخ
 وليس ذلك مما يتو به التبيين الرابع هذا تبين لك
 من هذا اي الذي ذكر في التبيين حيث مر معنى في غيره بانه
 يتبين في نظر العقل بانضمام غيره ان معنى قول النحاة
 الحرف يدل على معنى في غيره انه يدل على معنى لا يستقل
 بالمفهوم او معنى قول النحاة في غيره في تعريف الحرف انه
 اي المعنى لا يستقل بالمفهوم في العبارة مساحبة لكن

ولم يظنوا

المراد من قوله
 انهم حين اطلاق

لكن المعنى غير خفي وقد استوفينا وجه دلالة قولهم
 معنى في غيره على عدم الاستقلال واما ان قولهم في غيره
 هل يتعلق بدل او وصف للمعنى وعلى التقديرين فالضمير
 اما راجع الى المعنى او الى اللفظ واي وجه اوجه فهو في اللفظ
 واما ان يكون المعنى ذلك انهم قد يفترون الحرف
 بما لا يستقل بالمفهوم لكن يجب في هذا المقام الكشف
 عن عدم الاستقلال بالمفهوم اذ لا يرفع الصانع
 بمجود التفسير لعدم الاستقلال بالمفهوم اذ لا يرفع مع
 ذلك ان الغرض في تحقيق الوصف الا برب ان ما قاله
 الشيخ ابن الحاجب في محضره معنى قولهم الحرف لا يستقل
 بالمفهوم ان الواضع شرط في دلالة على معناه الا
 فرادى ذكر متعلقه بخلاف الاسماء التي لم تذكر غير
 متعلق فانه لم يشترط فيها ذكر المتعلق في الدلالة
 بل التزم ذكر المتعلق فيها لتحصيل الوصف في وضعها
 فان كلمة ذو من لا وضعت لتوسل بها الى جعل اسماء
 الاجناس صفات فلهذا التزم اضافتها لا لاشتراط
 دلالتها بذكر المضاف اليه ورده الموصوف في قوله فقال
 لا يخفى في هذا الكلام من التعلل والتكلم هذا وتفصيله ان
 الواضع لم يفرغ بشيء من ذلك واما حكمه المص لما
 افاده يتبع موارد الاستعمال فالحكم يكون ذو ما يجب
 ذكر متعلقه لتبين الوصف والحرف فيجب ان يكون فيها التحصيل

وانما قيد المعنى بالافراد لان اشتراط
 التفرع في الدلالة على المعنى الترتيبي مشترك
 بين الاسم والحرف فانه دلالة زيد على
 الفاعلية في قوله جاني زيد بواسطة
 ضمير الذي هو جاني زيد بواسطة

هذا هو المعنى الذي
يكون له في الكلام

الدلالة مع عدم استقلال المعنى فيها بالمفهومية تحكم حيث
وزاد عليه سيد المحققين انه ان كان ^{معنى} ~~معنى~~ بعينه معنى
الابتداء فلا معنى لاشتراط احدهما بذكر المتعلق وان
كان النسبة المحصورة فاحتياجه في الدلالة الى ذكر المتعلق
لذلك لا للاختراط المذكور وان وجوب ذكر المتعلق
لو كان لذلك الاشتراط يلزم ان يضح الحكم على معنى
من بعد ذكر متعلقة لانه حصلت الدلالة وتم الفهم
وقد سبق معنى عدم الاستقلال بالمفهومية ويمكن
ان يقال لم يتوفى المعنى لتفسير عدم الاستقلال با
لمفهومية اشارة الى ان معناه يتبع ولا ينبغي ان يكون
خفيا على من يكون ذكيا واستفادة ان الحرف بخلاف
الاسم والفعل مرفوع لم كما يستفاد من سوف كلام جهها
ان هذا القيد للاختراز عن الاسم والفعل فيكون
الحرف فيه بخلافهما وان انعكاس التوفيق يقتضيان
يكون كل ما ليس غير مستقل بالمفهومية غير حرف فيكون
اسما وفعل لكن في صحة هذا المفهوم من توفيق نظر
اذ الفعل ايضا يدل على معنى لا يستقل بالمفهومية هو
تمام معناه والنسبة التي هي جزء معناه وكذلك
بعض الاسماء كاسماء الدلالة لجوهرها على ما يدل عليه
حرف التعريف كما سيأتي والاسماء المتضمنة لمعاني
الحرف والقولان معنى من معاني الفعل وهو الحدث

والقول محذوف
تقدير وان معنى قول
الفاء الحرف
ما دل على معنى
في غيره
ان الحرف
الحرف

الحدث او معنى من تلك الاسماء وهو الذات يستقل بخلاف
فانه لا يستقل معنى من معانيه لو سلم صحة معنى الحرف
التعريف على الاحتياط وما قرناه لك ظهور الاكتفاء
في حق تعني توفيق الحرف بالفعل كما استظهر من ضيق المعنى
وما افيد ان ما ذكر في التبيين الثامن من ان الفعل والحرف
يشتركان في انها يدلان على معنى باعتبار كونه ثابتا
لغير يقيد ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فبينما
ما يفهم من قوله بخلاف الاسم والفعل فبينما ان المفهوم
ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال بخلاف
الاسم والفعل هذا لا يناقض الحكم بان الفعل لا يستقل
بالمفهومية ولا يذهب عليك ان الاول ان يقول
بخلاف قولهم في تعريف الاسم والفعل ما دل على معنى
في نفسه ليعلم معنى توفيقهم مع مرفوعة حال الاسم والفعل
وقد افيد ان قوله بخلاف الاسم والفعل في غير التبيين حيث قال في اول السطر تبيين
ولم يتبين مما سبق في التبيين ان الاسم والفعل مستقلان
بالمفهومية الا ان يقال كون اللفظ بحيث يكون معناه
في غيره ليس له معنى الحرف هذا وفيه ان المستفاد من
العبارة انه في غير معنى قولهم كما عرفت لانه في غير
التبيين ثم ان كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره
مختصا بالحرف لا يستفاد من التبيين بل المستفاد انه
من جملة ما وضع للمشي في الوضع الكلامي ويكون معناه

من جملة ما وضع للمشي في الوضع الكلامي ويكون معناه

في غيره وليس يكون معناه في غيره الا لخراف تأمل النسبة
لخاص هذا فذكرت ^{في} الفرق بين الفعل والمشتق ان
ضاربا الاولي انه بالصيغ الواجبة الى المشتق لا يرد على حد
الفعل قبل مجئ ان يرد الحد لاستفاد من التقسيم فانه علم
منه ان الفعل مادل على حدث ونسبة اعترفت من طرف
الحدث بخلاف المشتق فانه يدل على الحدث والنسبة
المعتبرة من جانب الذات ويجعل ان يرد الحد للشهور
في قول النحاة اعني مادل على معنى في نفسه مقرون باحد
الازمنة الثلاثة وعلى التقديرين قوله فانه مادل على
حدث ونسبة الى موضوع وزمانها بيان لعدم الورد
امبايان الحد استفاد من هذا التقسيم بجعل ضمير انه
للفعل او للمحدث ويأتي عنه ذكر وزمانها اذ لم يستفد
ذلك من التقسيم وان ذكر ان ذكر وزمانها ههنا
اشارة الى ان هذا القيد مراد في بيان الفعل في التقسيم
توكيد لشهرته وان الانسب ح ان يقال قد عرفت
من الفرق بين الفعل والمشتق ان حد الفعل لا يرد عليه
ضارب اذ المتبادر مما ذكره ان ما يحصل من الفرق
دفع مكان قبله ورايا على الحد لانه حد لا يرد عليه
ذلك واما بيان موذي حد النحاة وحاصله بمقتضى
هذا الفرق فمعني قوله ح انه اي الفعل بمقتضى حده للشهور
او حده الشهور ومضمونه مادل على حدث بان يكون

من غير ان يكون
 في غيره وليس يكون معناه في غيره الا لخراف تأمل النسبة

مادل على الحدث

مادل على الحدث من غير ان يكون

يكون المعنى في عباراتهم كناية عن الحدث المنور الحشوي
 بان يكون النسبة معتبرة من جانب الحدث وما ذكر ان
 التوفيق المنهور يستغني باذكري في نصحي ان المراد بالا
 قتران الدلالة بحسب اصل الوضع عن هذا التوجيه
 يتجه عليه انه ايضا تاويل اذ ليس هذا صريحا في معنى الا
 قتران وليس راجعا على التاويل لاستفاد من فرق المعنى
 حتى يكون معنيا عنه ثم يتجه انه ينبغي ان يقول فانه
 مادل على حدث اعتبر نسبه الى موضوع ليظهر ما هو
 سبب عدم الورد بمقتضى الفرق واما بيان حال
 ضارب على وجه يتضح عدم وروده ومع كماله مانافية
 ومعني قوله فانه اه فان ضارب لم يدل على حدث و
 نسبة الى موضوع وزمان تلك النسبة وهو لا يظهر
 بالنظر الى الضمير لان مقتضى ط السوف رجوعه الى
 ضارب الا ان السابغ المتبادر من مثله مادل الوصول
 والسابع في النفي لم يدل اولا يدل وهذا راجح جعل
 ما موصولة على جعلها مانافية فيا نسب اليه قد مره
 من الحواشي وليس في قوله ونسبة الى موضوع تكرار
 لا اعتبار النسبة في مفهوم الحدث حيث فر بما قام شي
 كما ذكر في شرح المطالع لانه لا يلزم من الدلالة على ما يصدق
 عليه الحدث كالدلالة على النسبة وكذا لا يلزم من اعتبار
 الحدث في مفهوم الفعل اعتبار النسبة حتى يلزم من اعتبار

مادل على الحدث

النسبة تكرر النسبة في مفهوم الفعل وانما قال ونسبة الى موضوع
ولم يقل الى شيء ليعلم ان مدلول الفعل النسبة بطريق القيام
لا بطريق الوقوع ولا يخفى ان المراد بالنسبة الانتساب لا
هو فعل التكلم وما ينبغي ان ينسب عليه انه لم يراع الترتيب في
ذكر التنبهات والا تقدم هذا التنبه على ما تقدم لتقدم متعلقة
ولو كان بصدد ما هو متعلق باللام من تحقيق معنى حرف
واخوانه تقدم كثير من التنبهات الالائية على هذا التنبه
وما يليه تأمل التنبه السادس هذا وقوله ومنه يعلم معطوف
على محذوف اي يتبين ومنه يعلم وليس معطوفا على قوله
وقد عرفت من الوقوف وما يماثله مما سبق لمنع الفصل بقوله
السادس واكثر ولا على قوله السادس هذا لعدم مقام
الوصل وكسبي المقدّر منه يعلم ان ما سبق اذ لا وجه
لذكره في التنبه السادس فجعله دليلا على ان ليس الخبر
لقوله السادس ما بعده واللام يصح العطف و^{منه} هم والوقوف
المستفاد من سابق الكلام الوقوف بين اسم الجنس وعلم الجنس
لانه الذي بين ^{المراد} لا مطلق اسم لا مطلق اسم الجنس
وقد بين في محل قوله اسم الجنس على ما هو المعهود سابقا
ولا يتجس عليه شيء لانه علم الوقوف المذكور غائبة
انه علم الوقوف بين المصدر وبينه ايضا كسبحان وسبح
الا انه لم ينسب اكتفاء بتنبه السامع من اشتراك العلة
والاوجه ان المراد باسم الجنس مطلق اسم الجنس وان

في قسم من
الاسماء

بأنه التنبه

وان لم يسبق اعتمادا على اشتها مفهومه والمعنى علم الوقوف
بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس فان الحكم بان علم الجنس
كاسامة وضع لمعنى بجوهر مشتهر والمراد بجوهر ذاته
وحقيقته لا ما اشتها استعماله فيه في الالفاظ مما يقال
الصورة فيقال هذا اللفظ يدل بصورة لا بجوهره ومادته
لان اسامة مجموع مادته وصورة وضع لمعنى و
المراد بالوضع لمعنى انه وضع لشيء باعتبار تقيته
وعلى وجه يستفاد مع تفككه من اللفظ تعقل التعيين
واما ان التعيين داخل في مدلول اللفظ وجزء منه فغير
معلوم فما قيل ان التعيين جزء مفهوم علم الجنس لا بدله
من دليل كما ان ما افيد انه خارج عن المدلول ومعتبر
معه لا بدله من دليل وقد علم ان اسم الجنس كاسد و
امثاله المصدر وغيره وضع لمعنى معين من حيث جعل
مدلوله مجرد الذات او الحدث لا بمعنى انه جعل عدم
التعيين معتبرا معه كما يفيد ما سمعت في حل قوله
وضع لمعنى بل المعنى غير مع التعيين يدل عليه قوله ثم
جاء التعيين وهو معنى فيه من اللام والالوان المتناقض
من دخول اللام على اسم الجنس وانما قال وهو معنى فيه
اشارة الى ان المراد بغير معين ليس بالانعين له في نفس
الامر اصلا اذ لا يمكن ان يصير بالانعين له اصلا
مقصود ابو وضع اللفظ ومقصود بالافادة او الى

انه معنى غير مستقل ويستفاد من ظ قوله ثم جاء التعيين
 انه بصد الفرق بين مطلق اسم الجنس موقفا باللام او
 مجردا والافق الفرق بين اسم الجنس الغير الموقوف وعلم الجنس
 بكفي ان علم الجنس وضع لمعين بخلاف اسم الجنس وانما قال
 من اللام اشارة الى ان الاضافة دخيلة في تعريف الجنس
 واصلا للمعنى وهي في الجنس ملحقه باللام على ما قرر في
 موضعه واعلم ان هذا الفرق انما يحتاج اليه على قول
 من جعل اسم الجنس موضوعا للماهية من حيث هي في كل
 ذهب اليه الحق واما على قول من جعله موضوعا للماهية
 مع قيد الوحدة وهو المعنى بالورد المنتشر واختاره
 العلامة الثاني المحقق التفتازاني تبعا للشيخ الوضي فلا
 يحتاج التنبيه السابع هذا وقد عرفت ان الحرف يدل
 على معنى في غيره بتعقل بانضمام ذلك الغير اليه واذا
 لم يكن تعقله الا بانضمام ذلك الغير اليه فلا يعين
 معناه عند السامع الا بانضمامه اليه فمعناه مبهم
 لخصيله وتعيينه بما هو فيه وقد عرفت ان الوصول
 يدل على معنى مستقل بتعيينه عند السامع بقرينة مضمون
 الصلة وهو معنى في الوصول فظهر ان حال الوصول
 في التعيين على عكس الحرف بناء على ما بينه بقوله فان
 الحرف يدل على معنى في الغير مفعول باعتبار وحصله
 وتعيينه بما اي بذلك الغير الذي هو اي معنى الحرف

على ان التوضيح بالقرينة لغاية الظهور وهو اعتبار الوحدة
 غير معنية باسم الجنس وعدم التوضيح بالقرينة مطلقا
 وعلم الجنس كذا يستفيد من بعض الشروح اسناد

الحرف معنى فيه فتعيينه عند السامع بما هو معنى فيه والوصول
 مبهم اصطلاحا حيث جعل النخاة المبرهم اسم الوصول
 واسم الاشارة اولفة عند السامع متعلق لمبرهم او لا بعد
 من قوله يعين بما هو معنى فيه قد تم عليه اشارة الى ان
 التعيين بمعنى فيه مقصور على السامع اذ المتكلم لا يجب
 ان يعينه في نفسه بالصلة بل لوجهل بتعيينه بالصلة
 وعلم المخاطب تعيينه به لفتح ان تذكر الوصول بهذه الصلة
 اذ الوصول موضوع لما عليه المخاطب بالصلة وفي بعض النسخ
 بمعنى فيه وتوضيح ان الصلة معنى في الوصول اذ الصلة
 انما تتم بربطها بالوصول وهذا المعنى اشترطه العابد
 وتعقل ذلك الربط يتوقف على تعقل الوصول والصلة
 فالصلة من حيث انها صلة معنى غير مستقل بالمفهوم
 انما يتعقل بتعقل الوصول لكي تعرف حيث انه متعين والا
 لدار فقد ظهر لا دراج لفظ المبرهم في كلامه فايئة جلية
 وابالك ان تحمل قوله يعين بما هو معنى فيه على انه يعين
 بمعنى حاصل في الوصول قائم به كما يعود اليه العراء عن
 تدقيق النظر وعدم التنبيه لتوقف الصلة على الوصول
 فاعلم فيعرف عليه ما ذكره انه يتبادر الى الفهم من هذا الكلام
 ان معنى الحرف حاصل في متعلقة قائم به كما ان معنى
 الوصول محل المضمون الصلة وهو فاسد لانقاضه
 بهمة الاستفهام وتعذر ما ذكره في الظاهر وكذا فلا تحل على ظاهر اللام

وهو مضمون الصلة المعهود بقرينة لغناه

ولعل ما ذكره الظاهر الحرف ما يدل على معنى حاصل في الغير يعني
 انه يتعقل بتعقل الغير والموصول يتعقل بما هو فيه معنى فيه
 بغيره ان يتعقل بمعنى حاصل في الموصول قائم به فان قول الاعتراف
 اهو من الاقبال على هذا الاعتذار كيف ولا يثبت به
 ان حال الموصول على حال الحرف على انه الاعتراف من دفع
 بان همة الاستفهام تدل على مطلوبة النسبة وهي
 معنى فيها قائم بها وكيف لا وسبقتم المقي بان
 الحرف يدل على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير فلو لم
 يكن معنى همة الاستفهام قائما بالغير الذي هو ما
 دخلت عليه لم يتم كلامه ويؤيد ذلك ان معنى
 الحرف مرادة لملاحظة الغير والمرادة لانكون الاوصاف
 للشيء فظهر لك ح توجيه ثالث وهو ان معنى كلامه
 ان الحرف يتعقل معناه بشيء قائم به ذلك المعنى
 ومعنى الموصول يتعقل بشيء قائم بمعنى الموصول لكن
 لم تحمل العبارة عليه لان كون الحرف يدل على معنى في الغير
 قد اشتهر في عدم الاستقلال وقد ثبت المتواتر انه
 حملنا عليه العبارة انسب بالمقام وبما اشتهر في باب
 الانام واوفقا بكونه معلوما من سابق الكلام ولا
 يخفى عليك ان هذا التنبية شديد الاتصال بالتنبية
 الاول بحيث يكاد ان يكون الفصل بينهما خطا
 في النظر الاول التنبية الثامن هو هذا الفعل والحرف

والحرف اي كل فعل وكل حرف يشتركان في انها لا ان اي
 في الدلالة لا في الدلالة اذ ليسوا لاسمها قررا مشتركا
 بينهما حتى يصلح لان يكون مشتركا فيه لهما في العبارة
 مسامحة والعبارة الواضحة في الدلالة على معنى باعتبار
 كونه ثابتا للغير وذلك المعنى في الحرف هو عام معنى
 الحرف الذي هو ملحوظ في حيث انه حالة لتعلقه و
 قد عرفت تفصيله وفي الفعل هي النسبة المأخوذة
 على معنى الحرف ومن هذه الجهة لا يثبت له الغير
 اي هذا المعنى على ما هو المبتدأ راذ اثبات الشيء
 للشيء فرع ملاحظة المثبت له بالاستقلال فلا
 يصح اثبات الشيء لما هو غير ملحوظ بالاستقلال
 وان لم يتبع ثبوت له والمراد بالغير هذا المعنى
 لا الغير المذكور على استفادة من الاعادة مرفوعة وجهه
 غير خفي وقد جعل العلامة الثاني المحقق التفتازاني
 رحمه في امثاله الاشارة بالاسم الظاد ووجه الغير
 بينها على المراد غير ماسبق ولو قال لا يثبت له شيء
 كما ان اظهر والمراد به تعليق الشيء لا في الشيء لانه
 يجوز الى التكلف الغير القليل فامتنع الجبر عنها كما
 قاله النحاة اذ كون اللفظ محبرا عنه عبارة عن
 كون معناه مما اثبت له شيء وهذه الجان احدها
 ان الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير تجامع

مع اثبات الغير كما في اسم الفاعل الدال على النسبة الا ان يتكلف يقال
 الدلالة على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير على وجه لم يصر
 ذلك المعنى مع غيره كشيء واحد يقتضي الامتناع
 في اسم الفاعل صاب مجوع الحدث والذات والنسبة بمنزلة
 شيء واحد لشدة امتزاجها بحيث لا يلتفت فيه الفطن
 الى النسبة قصد اعلى ان كون اسم الفاعل مبتداه ممل
 كل اسم فاعله موصوف ومقدر او مذكور كما هو في
 موضعه وثانيهما ان اعتبار كون الشيء ثابتا للغير
 لا يمنع اثبات الشيء له الاولي انه اعتبار بثبوت معنى
 الضرب في قوله اعجبني ضرب زيد ومع ذلك
 اثبت له الاعجاب فلما ذاب مع الدلالة باعتبار الثبوت
 للغير عن ذلك وهذا البحث مندفع بحمل الثبوت للغير
 على عدم الاستقلال كما مر على ان لنا ان نقول لم
 يعتبر في مقام اثبات الاعجاب له ثبوت الغير فبعد
 اعتبار اثبات الاعجاب اعتبار بثبوت تخصيص الثبوت
 له بذلك الاعتبار والمعنى الفعلي والحرف في لسي
 لهما مقام مجرد عن الثبوت للغير وثالثها ان امتناع
 اثبات الغير لذلك المعنى لا يفيد امتناع الجرح عن
 الفعل انما يفيد لولم يكن في الفعل معنى عام عن هذا
 الاعتبار وفيه الزمان فلنخبر عنه ولا يخلص عنه
 الابان يترك ما هو المتبادر في العبارة بوجوه ضمنية

امتناع الجرح عنها

كل من ثبت له الامتناع فقد ثبت له اعتبار الدلالة
 فلا يكون ذلك الدلالة
 على معنى الاعتبار
 المذکور في الامتناع
 اثبات الفعل
 في اسم الفاعل
 طامع في
 قول المصنف
 ثبوت المعنى

لغيره

له في قوله فلا يثبت له الى المعنى المذكور وحمل العبارة على انه
 من هذه الجهة لا يثبت له لولها الغير وثبت ذلك بان في
 الحرف ووجهه في الفعل انه لا يمكن الاثبات لهذا المعنى
 ولا تمام معناه الداخلي ذلك المعنى من غير امتناع
 كما في مفهوم اسم الفاعل والحدث والزمان لان اعتبار
 كون الشيء ثابتا للغير اذ كان مقصودا بالافادة يمنع
 في هذه الحالة اثبات شيء اخر او رابعها ان الاسناد
 اليها يمنع ولا اختصاصا بالامتناع بالاجزاء فلا وجه
 لتخصيص الحق وليس له ان يزيد بالجرح عنهما مطلق
 الاسناد اذ لا يثبت امتناعه انه لا يثبت له شيء
 الا ان يزيد بالاثبات ايضا مطلق النسبة فيكون في
 ارتكاب التكلف متجا وزاحد النصف فالاولى ان
 يقال ومن هذه الجهة يثبت امتناع الجرح عنهما اذ
 الجرح عنهما لا يخبر في اثبات شيء لهما هال يمكن
 بنفي شيء عنه الا ان يراد بقوله ومن هذه الجهة لا يثبت
 له الغير انه لا يثبت له نفيها ولا اثباتا وسادسها ان
 الدليل لا يثبت الامتناع الحكم على مدلولها ومع ذلك
 جاز الجرح عنهما باثبات الشيء لانضمها بان يقال
 ضرب فعل ما في اوله في ومنه حرف جر الى غير ذلك فلا يصح قوله
 قبل في مقام النقص عن هذا البحث ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما امتناع الجرح عنهما مستقيما في

في مقام النقص
 عن هذا البحث
 ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما
 امتناع الجرح
 عنهما مستقيما
 في

الحالة

في مقام النقص
 عن هذا البحث
 ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما
 امتناع الجرح
 عنهما مستقيما
 في

ومن ثبوت

من غير ان يكون كذا واحد

واقادة ثبوت

فلا يصح قوله

فان منع الجرح عنهما بامتناع
 الامتناع بامتناع
 في مقام النقص
 عن هذا البحث
 ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما
 امتناع الجرح
 عنهما مستقيما
 في

فان منع الجرح عنهما بامتناع
 الامتناع بامتناع
 في مقام النقص
 عن هذا البحث
 ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما
 امتناع الجرح
 عنهما مستقيما
 في

في مقام النقص
 عن هذا البحث
 ان المراد بامتناع
 الجرح عنهما
 امتناع الجرح
 عنهما مستقيما
 في

وهذا التقيد هو المشهور وقد صرح به بعض النحاة و
وجه تركه تقيد الحكم الظهور ان جميع الالفاظ افعالا
كانت او حروفا او اسما متساوية الاقدام في صحة الحكم
عليها في استقالات كانت او مبهلات قبل الحاجة
في نفي الحكم الى هذا التقيد انما يحتاج اليه لو كانت هذه
الالفاظ مراد بها انفسها حروفا او افعالا وهو محتمل بل

الظن ان كونها افعالا وحروفا هي قصد معانيها الموضوع
هي كما اقصدا ما تنفرع عليها كالتحازات فالحيوان منظور
فيها اما الاول فلا يلزم اما كون الحكم قاصرا او مطلقا
لانه ان اراد بالمعنى في قوله يمنع الاخبار عنها حين
استعمالها في معنى الموضوع له وهو المناد
عند اطلاق المعنى كما صرح به بعض المحققين في شرح
الرسالة الشريفة في الوجهات ثم الامر الاول لانه
لم يشتمل امتناع الحكم على قتل مراد به ضرب ضارب شديدا
وامتناع الحكم في مراد آيها معنى على وان اراد الاعم
يلزم الامر الثاني لانه لا يمنع الحكم على ضرب مراد به
الضرب واما الثاني فلا بد بعد تسليم ان هذه الالفاظ
لا يتصرف بالفعلية والحرفية اذ لم تستعمل في الموضوع

له او ما تنفرع عليه لا يمنع ذلك ان يشملها الحكم على
الفعل والحرف امتناع الخبر عنها لان عنوان الحكم لا
يجب ان يكون وصفا للأفراد حين الحكم ولا حين ثبوت
الحكم عليه بالكلية

في هذا التقيد هو المشهور وقد صرح به بعض النحاة و
وجه تركه تقيد الحكم الظهور ان جميع الالفاظ افعالا
كانت او حروفا او اسما متساوية الاقدام في صحة الحكم
عليها في استقالات كانت او مبهلات قبل الحاجة
في نفي الحكم الى هذا التقيد انما يحتاج اليه لو كانت هذه
الالفاظ مراد بها انفسها حروفا او افعالا وهو محتمل بل
الظن ان كونها افعالا وحروفا هي قصد معانيها الموضوع
هي كما اقصدا ما تنفرع عليها كالتحازات فالحيوان منظور
فيها اما الاول فلا يلزم اما كون الحكم قاصرا او مطلقا
لانه ان اراد بالمعنى في قوله يمنع الاخبار عنها حين
استعمالها في معنى الموضوع له وهو المناد
عند اطلاق المعنى كما صرح به بعض المحققين في شرح
الرسالة الشريفة في الوجهات ثم الامر الاول لانه
لم يشتمل امتناع الحكم على قتل مراد به ضرب ضارب شديدا
وامتناع الحكم في مراد آيها معنى على وان اراد الاعم
يلزم الامر الثاني لانه لا يمنع الحكم على ضرب مراد به
الضرب واما الثاني فلا بد بعد تسليم ان هذه الالفاظ
لا يتصرف بالفعلية والحرفية اذ لم تستعمل في الموضوع
له او ما تنفرع عليه لا يمنع ذلك ان يشملها الحكم على
الفعل والحرف امتناع الخبر عنها لان عنوان الحكم لا
يجب ان يكون وصفا للأفراد حين الحكم ولا حين ثبوت
الحكم عليه بالكلية

ثبوت الحكم الا ان يعتبر عرقية فهذا التقيد انما يكون دليلا
على عدم الاحتياج الى هذا التقيد ما لم يثبت انه اولى من
هذا التقيد الا ان يقال الاولونه ظاهرة وقد يجازى
بان الالفاظ والحروف باعتبار انفسها اسما بل علام
وامراد بامتناع الخبر عن الالفاظ امتناع الخبر عنها
حيث انها افعال وحروف وكيف لا وكثير من الالفاظ

افعال واسماء وحروف واسماء واختاره العلامة
المحقق التفتازاني قدس سره ووجهه بان الالفاظ
الموضوع للمعاني موضوعات لانفسها وحيثما
ضمنا ولم يفضل معنى الوضع الضمني قد ذكر في شرحه
ان الواضع حين قال عشت للمعنى افعالا في فقد ذكر

ضرب واراد نفسه وبذلك الارادة صار متعبدا
لنفسه في ضمني وضعه بمعناه عينه لنفسه وفيه
نظر لانه يلزم ان لا يكون الموضوع بالوضع النوعي
موضوعا لنفسه اذ لم يقع اطلاقه وارادة نفسه
حين الوضع فلا يكون ضرب موضوعا بالوضع الضمني
فالوجه ان الوضع الضمني الوضع المنطوق فانه لا

وضع الالفاظ للمعاني لم يكن التفات الى بيان الالفاظ
فلما اجتبع الى البحث عنها والتفتيش عن احوالها بعد
وضعها وضعت لانفسها لم يكن احصاءها حين
البحث عنها فهو وضع ضمني غير مقصود بالذات كما
توضع للمعاني ولهذا لم يثبت بهذا الوضع الاشتراك

قوله اختاره اي اختار كون الالفاظ والحروف باعتبار انفسها اسما
العلامة حين قال في خاصية المتن والحق ان وضعه على
وما قيل من ان ضمير اختاره يجعله افعالا فلا يكون كونه
من الالفاظ افعالا واسماء او حروفا او اسما بل علام
ما نظر الى الالفاظ في المرجع ليس يرد لان هذا
الكون ليس اختاره العلامة فقط بل اختار الجمهور
والعلامة تأمل في

جميع الالفاظ لان الوضع الضمني لو كان مقصودا
لوضع للمعاني لم يلزم جميع الالفاظ مشتملة
الوضع بالوضع الضمني

فيكون تقدير كلامه
فما يمنع الخبر عنها
من حيث انها افعال
وحروف ونحو ذلك
الا ان كان الضمير
في الاختاره يعود
الى الالفاظ

فان كان الالتفات الى ان الالفاظ حقيقة فوضعها بالوضع الضمني
موقوف على وضعها بالوضع الضمني

كما ذكره المحقق التفنيز في حيث لم يتم به ولم يجعل الدلالة
بهذا الوضع مطابقة وتضمنوا التزاما كما اشار اليه في
حواشي شرح المختصر ورد سيد المحقق اعتبار الوضع
الضمي للالفاظ بناء على الحكم على انفسها بان ذلك
لواقضي الوضع كمانت المهمات موضوعات لانفسها
لاشراك ذلك الحكم في المهمات والمستقلات و
التزام ذلك فيها بكثرة في قواعد اللغة على ان اثبات
وضع غير قصدي لا يساعد نقل ولا عقل والتحقيق انه
اذا اريد اجراء حكم على اللفظ مخصوص فان تلفظ به نفسه
لم يحتج هنالك الى وضع ولا الى دل الاستثناء
بتلفظه وحضوره بذلك في وهو السامع عما يدل
عليه وتحضره فيه اقول يشترك الى ذلك الاستثناء
انك حين تفيد باللفظ تحضره في غير ذلك فانظر
هل جيب الحكم عليه ما اوجب الى الال وافتقر به مقام
الحكم عليه ومقام الافادة لا اظنك في مرتبة من ذلك
وما ذكر في ترتيب قوله انه لا يساعد عقل ولا نقل
ان ضرر فعل ما في كلامه وكذا في قوله ضرب
ومن مبتدأ وقد صرحوا بان الكلام لا يتأني الى
من اسمي او فعل واسم وان المبتدأ لا يكون الا اسما
وقد صرح كثير منهم بجم الائمة الوضعية باسمه هذه الال
لفاظ مع ان الاسم لا يكون الامور موضوعا لشيء
اذ عدم مساعدة العقل قد بلغ ما ذكرنا لك مبلغا

قوله والتحقيق القول
وما ذكر بيان لعدم
مساعدة العقل الال
في

اشياء
عقل
ولا

مبلغا لا يمكن انكاره واما عدم مساعدة العقل بعد تسليم
تصريح الائمة وعدم قول كلامهم تاويله ذكره سيد
المحققين في ان مرادهم بكون الاسماء واعلاما انها قايمة
بمقام الاعلام في تحصيل المرام فينبأ على ان نقل عنهم
ليس شيئا يعتد به اذ ما بطله صريح العقل لا يلتفت اليه
وكذا ذهب اليه جماهير الناس فصيح انه لا يساعد نقل لان
نقله يورده كل عقل كيف يساعد شيئا وعلى ان المراد
بالنقل النقل في الوضع فلا يجده القول بالوضع بل في وضع
اذا ما ثبت في طريق النقل في الوضع يتبع موارد الاستعمال
ومعرفة الوضع في هذه الاستعمال الالفاظ في مقام
الحكم على انفسها لا يشترك الى الوضع لصحة الحكم
من غير اعتبار الوضع فلو فرضنا ان الائمة العويبة
يرثهم يقولون ان الالفاظ موضوعات لانفسها
بناء على الحكم عليها الصريح بناء على حقيقة قدس سره ان
يقال لا يساعد عقل ولا نقل لا ترى ان الائمة العويبة كلامهم
صريح بان اسم الاشارة موضوع لمفهوم كل من ذكره
ابدا للاستعمال في جزئيات هذا المفهوم ومع ذلك
نقل من المعنى انه موضوع لكل من الجزئيات ولا يجعل عهد
النقل من تلك الائمة عليه مع ان عددهم اكثر
من عدد القائلين باسمية هذه الالفاظ وبعد
وضوح الحال انظر في قال وما قال ولمن قال وفي

في شاعفة

في استعمال
في استعمال

ثم قال واحمد الله على حمايته عن مثل هذا المقال و
 الهداية في مقام الضلال التنبية الناسع هو هذا و
 قصد بذلك امرين احدهما ازالة توهم ان لا يكون
 الحدث المعبر في مفهوم الفعل كلياً اذ قد يسند
 الى شخص ولا يقوم بالشخص الا حدث شخصي
 الحدث في مفهومه وتاينها تحقيق انه بخبره دون
 الحرف مدلوله والمراد بقوله الفعل بمعنى مدلوله او الفعل لغة اعني
 الحدث والام للعهد حتى يخصه بما هو المعبر في مفهومه
 وح جناح الى ضرب من التكلف في الضمير الواقع ارجع
 اليه في قوله في خبره دون الحرف ويشتبه انه كلي لا
 يمنع نفس تصور وقوع الشك فيه انه على وجه غير
 في مفهومه قد يتحقق في ذات متعددة فلو كان
 المعبر في مفهومه جزئياً لم يتحقق في ذات متعددة
 اصلاً والالهام الوصف الواحد بالشخص بذات
 متعددة فالمراد بالتحقق في ذات متعددة القيام
 بها لا الصدق عليها يدل عليه قوله فجاز نسبة الخافي
 منها يعني ان نسبة الخافي منها ليس لاعتبار حدث
 خافي فيه حتى يكون مدلوله متخصاً بل الاعتبار امر
 جاز نسبة الخافي واسار بكلمة قد الى جزئية الحكم
 اذ من الافعال ما لا يتحقق الا في ذات واحدة وفيه نظر
 او اشار الى تحقيق التحقيق كما في قد يعلم الله وبما قرنا

43 ^{الى الخافي}
 قرنا ان الموع ببيان نسبة الفعل ليس لان المعبر في مفهوم
 الشخص وليس المقى بيان انه يصح نسبة الى شئ اذ دفع
 ما افيد ان تحقق الفعل في ذات متعددة لا يستلزم
 صحة نسبة الخافي منها بل لا بد من اثبات الاستقلال
 لمفهومه وتلك الذات ايضا الا ترى ان معنى
 الحرفية يتحقق في امور ويتحقق فيه امور ولا نسبة
 لمعني ولا اليه ووجه تفرع قوله في خبره عما سبق
 مع ان صحة الاخبار به فرع الاستقلال ان كلمة
 المفهوم يستلزم الاستقلال اذ ليس لنا على غير مستقل
 ومعاني الحروف كلها جزئيات ووجه تفرع قوله دون
 الحرف ان يتكلف ويعبر في فعل الفعل كلي مستقل اي
 دون الحرف وانما لم يخبر بالحرف اذ تحصل مفهومه
 وتعين انما هو بالحصول له ويثبت له فلا يعقل اثباته
 لغوه لان الاثبات لغيره فرع ان يكون تحصله بنفسه
 فقوله بالحصول له بيان للواقع لا مدخل له في التعليل و
 في هذا الدليل بعض المباحث السابقة في التنبية السابق قد ذكر
 واعلم اننا حملنا ما ذكره في التنبية الثام من وجه عدم
 الاخبار عن الفعل والحرف ما ذكره في هذا التنبية من وجه
 عدم الاخبار بالحرف ووجه الاخبار بالفعل على ما هو
 التحقيق المشهور من ان عدم الاخبار عن الحرف به
 لعدم الاستقلال وعدم الاخبار عن معنى الفعل

يستصحب
 مدلوله

بتمامه لعدم استقلاله وكذا في جزئه الذي هي النسبة و
 عدم الاخبار عن الحدث لان النسبة التي اختلفت في
 مفهوم الفعل تمنع ان يسند الى الحدث فاجتنبنا الى
 تكلفات كثيرة في كلامه والذي يطهر فيه القلبية
 ما ذكره وجه اخر كما هو المشهور وانما لم يجز عن الفعل
 والحرف لانها لا لا على معنى باعتبار كونه ثابتا للغير
 واللفظ الذي اعتبره لا لانه على المعنى باعتبار كونه ثابتا
 للغير لا يجز عنه اذ لا يثبت للمعنى باعتبار كونه ثابتا للغير
 شيء بل يثبت شيء باعتبار كونه الغير ثابتا له فالأخبار
 عنها بخالفها هو النفي من وضعها وهو افادة ثبوت
 معناها للغير فامنع الاخبار عنها ولم يقع في اللغة
 واما ان الفعل عن الحرف مع انها شريك في ان النفي
 من وضعها افادة ثبوت معناها للغير بان معنى
 الفعل كلي لا يتعين ثبوت ما يفيد الامر هو ثابت له بل
 يحتمل غيره فيفيد الاخبار به بخلاف الحرف اذ نفي مفهوم
 لما ثبت له ووضع له خصوص معنى يتعين بما ثبت له وليس
 ما وضع له محتملا لغير ما ثبت له اصلا فيبعد استفادة
 معناه من لفظه يتعين بثبوته لما ثبت له فيلغو الاخبار
 به فلذلك يجزى بالفعل دون الحرف ولا يجعل هذا
 البنية لبيان امر بل مجرد بيان وجه ان الفعل يجزى
 دون الحرف مع اشتراكهما في الدلالة على المعنى باعتبار

تجاوزها

باعتبار الثبوت الغير البنية العاشر هو هذا في ضمير الغائب
 اي في تحقيق مفهومه نظرا هل هو موضوع لجميع خبريات
 مفهوم ما تقدم ذكره سواء كانت خبريات اضافية
 او حقيقة كما نفقضية كثرة رجوع الى المفهوم الكلية
 المتقدم ذكرها وهي تعد الفول الجوز او موضوع
 خبريات مفهوم شخصي تقدم ذكره بناء على ما عدا
 من اخبار موضوع الاستحاضة ونظمه كل طائفة في سلك
 وطرد افراد نوع واحد في حكم واحد من الامور المهمة
 التي قلما يتجاوزها لائمة العربية وكذا في كلية اي في
 الجملة وهو اذا كان راجعا الى الكلي نظرا لانه يجوز ان
 يكون موضوعا له فيكون كليا وان يكون مجازا فيه
 فلا يكون كليا وفي بعض النسخ في كلية وشخصية اي
 في انصافه بكلا الوصفين بناء على رجوعه الى الشخصي
 تارة والى الكلي اخرى نظرا لان كلية دائرية الوجود
 والعدم او في كلية وشخصية اذا كان راجعا الى الكلي
 نظرا الى ذهب سيد المحققين فيما نسب اليه من الحوالي
 حيث قال ان كان المرجوع اليه متخصا فلا بحث
 في جزئية واما ان كان المرجوع اليه كليا عاما في كلية
 وجزئية بحث وبما ذكرنا ان النسخ معقود من هذه
 الحاشية فظهر بطلان ما ذكرنا وجه البحث ان الكلي
 المذكور من حيث انه متشخص في الذهن بذكره سابقا

وجه النظر في الضمير مطلقا هو ان كان
 الغائب او التكلم والمخاطب موضوع
 لخاصة شخصيات وضما كليا عاما
 في كلية الضمير الغائب
 فقد علم منه ان في كلية الضمير
 باعتبار نومه وضع كل موضوع
 افراد مفهوم الواحد الغائب
 هو مفهوم الواحد الغائب
 المذكور نفسا

ط
 مقصوده بيا

هل هو جزئي اولاد لا يخفى ان يشبه مثله على احد فضلا
عن الحق حتى ينظر الشبهة واما انما فنامل حتى يظهر
لك ان القول بالجزء هو من فوات رعاية الطرف فيعلم
وجه كونه جزئيا في مقام التقسيم بوضع الضار والمشتبهات
مع كثرة استعمال الغائب منها في الكلام هذا التحقيق
الذي سبق به الوعد وافاد لك ان قول الحق
في ضمير الغائب وكلية نظر اشارة الى النظر في امرى لا في
كلية فيكون وكلية عطف على سبيل التفسير ودفع
عن كلام الحق ما افيد انه اذا كان كلية ضمير الغائب
جزئية محل تردد يكون التقسيم السابق محل تردد دلالة
ان كان كلبا اختل حصر مدلوله كلي فاذكر وان كان
جزئيا اختل حصر مدلوله جزئي فاذكر فخرج الضمير الغائب
عن التقسيم على ان فيه انه داخل في الضمير فكيف خرج عن
التقسيم اذا كان جزئيا فالاولى ان يقول اذا احتل ان
يكون الضمير الغائب كلبا لم يظهر صحة التقسيم اذ على تقدير
كلية تحتل التقسيم كلاهما وقبل معنى كلام الحق ان
كلية ضمير الغائب كما قيل انه موضوع لمفهوم كلي يستعمل
في الجزئي نظرا بناء على ما سبق بحقيقة وفيه ما افيد
ان هذا النظر لا يخفى في الضمير الغائب وقبل ضمير الغائب قد
يرجع الى الشك فيكون جزئيا وقد يرجع الى الكلي فيكون
كلبا والحكم بكونه جزئيا مطلقا بطريق الحق انه قد يكون

يكون كلبا وقد يكون جزئيا على ما حققه سيد المحققين
في حواشي شرح المطالع وانا جعله الحق في التقسيم جزئيا
مطلقا نظرا الى ان اكثر ائمة اللغة جعل المصبرات مطلقا
من المعارف واعتبروا فيه الجزئية بناء على تعريفهم
المعرفة بما وضع لشيء بعينه وبعد اعتبار تقدير
الاستعمال بعد اللام وجعلها لبيان الفرق في الوضع لاصلة
لهم اشارة الى ما هو الحق فيه بالتأمل في جزئية وكلية الحق
ولا يخفى ما فيه من البعد على انه يرد عليه ما ذكر ان قولهم
المعرفة بما وضع لشيء بعينه ليس معنى لشيء متخفى
بل ما اعتبر فيه تقييد سواء كان كلبا او متخفا هذا
ولو جعل هذا القول الحق فتأمل امر بالتأمل يظهر
له وجه اختياره في التقسيم كما ان اسبب توجيهه في
الحادي عشر هو هذا لما كان في كتب القوتية شبهة مشهورة
وهو توهم كون بعض الاسماء اللازمة الاضافة حروفا
لنوع ان التزام المضاف اليه فيها عدم دلالة لها بونه
وقد ذكر في التقسيم ما يمكن المعارف به ان يدفعه و
هو ان معنى الحرف جزئي فان المعارف لو توجه ادبي
توجه برف انه لا يلزم هذه الاسماء على تفسير الحرف
بانه عليه لئلا يفوت اذ يمكن ان يفضل عنه في ملاحظة
التقسيم اذ سوق التقسيم لمعرفة الاقسام لا دفع الشبهة
وله دفع اخر وهو ان التزام هذه الاسماء لان ما هو غرض
المضاف اليه في

من وضعها يتوقف عليه لا لانه يتوقف عليه ولما
 كان هذا فربما يدعى اقرب الى الفهم فاشتهر خصه بالذكر
 فقال ذو وفوق مفهومها على لانها بمعنى صاحب و
 علو والمعتبر في الكلمة الموضوع له فهذا خلا في قسم
 ما مدلوله على ايدوان كانا الاستعمال في بعض الاوقات
 الاجريبي اي جريبي حقيقي كما اذا قبل زيد ذو
 المال فيجعل اضافته ذو للمهد وانما جعلنا قوله جريبي
 بمعنى ما هو بمنزلة لان المعتبر في الكلمة والجريبي
 الوضع الافرادي ولهذا صرح جعل ذو وفوق كلين ايضا
 والظاهر يقول وان كانا استعمالا جريبي الالة
 بنه على ان المستعمل جريبي لا يكون الاجريبي والجمع
 بين الجريبي والكلمة في الاستعمال ازالة ما عسى ان يتوهم
 متوهم ان ذو وفوق قد يكون كلياً وقد يكون جريبياً اذا
 استعمل في جريبي بطريق العهد وكيف لا يتوهم والمستعمل
 فيه العهد اي ايضا موضوع له الالة المعتبر هو الموضوع
 له بالوضع الافرادي وبما قرنا لك كلامه اندفع امور
 احدها ان ذو قد يستعمل في كلياً نحو جاء رجل ذو مال
 واستغنى في دفعه عما قبل ان المراد بالجريبي الاضافي
 لانه مع بعده عن الفهم شيئا وقد قبل به الكلي الحقيقي
 ود عليه ان الاستعمالها جريبي اصطلاح لا يوجب عدم
 كليتها حتى يدع ذلك الوهم وثانها ما ذكرنا انها لا

يحتاج الى التفسير
 بعد ما في بعض
 الامور

لا يستعملان جريبي اصطلاحا لان استعمالها ابدى في الموضوع
 حاله وعرفه مخصوص بهذا الكلي بعد فهم منها من الاضاف
 وثالثها ما افيد ان عدم ~~استعمالها~~ الاجريبي يستلزم
 كونها مجازي لا حقيقة لها فينبغي ان لا يشبه وجود
 المجازي بالحقيقة كمال اشتهاؤها ولا يحتاج الى ان
 يمتثل في اثبات المجازي بالحقيقة الى امثلة نادرة
 ورابعها ان قوله لو وفوق الاضافة لا يشبث انهما لا
 يستعملان الاجريبي حقيقي لان الاضافة لا
 تستلزم شئ من المضاف وخاسها ان قوله لا يستعملان
 الاجريبي ينافي قوله فلا يكونان جريبي وقوله
 فلا يكونان جريبي يقتضي فلا سوف بمعنى فلا يكون
 ذو وفوق جريبي لكن هذا انما يكون ملاماً
 لوصفها سابقاً بالكلمة لكن وصف مفهومها بها
 وكانه اعتمد في هذا التفرع على اشتهاها ان اتصاف
 المعنى بالكلمة يستتبع اتصاف اللفظ بالوفا وجعل
 الضمير لفهمها يعني عن هذا التوجيه الالة خلاف
 السوق ولا ينبغي ان يجعل هذا التبيين لبيان ان لفظه
 ذو وفوق بناء على عرض استعمالها في الجريبي
 يسمى جريبي لا ينبغي عنه التبيين الثاني عن لا يربك
 اي لا يوقع في الوية تفاور الالفاظ وتناوبها
 اي وقوع بعضها مكان بعض اما يجوز او يقتضي الوضع

استعمالها

التركيب فيجعل الهملي المستعمل في الجزئي جزئيا والفعل المستعمل
 في المعنى الاسمي اسما واسم الاشارة المستعمل في الهملي مجازا
 كليا اذ المعبر الوضع الافرادي ولهذا جعلنا اذ وفوق
 كليتين فهذا التنبه بنزلة الدليل على التنبه السابق
 وما افيد انه يحتمل ان يكون المنع عن الوقوع في فعل
 اتحاد المعنى غير محتمل اذ الوقوع في فعل اتحاد المعنى
 مطلقا غير ممنوع وفي ظنه وضعا لا يدفعه قوله اذ
 المعبر الوضع والله اعلم بالصواب واليه المرجع
 والمآب اللهم متع به طالبي رضاك وغفر لكل من
 استغفل به وافتح عليه ابواب عطاك مولانا
 عصام الدين

تمت هذه النسخة الشريفة كتبها تراب
 اقدام الطلبة والصلحاء وغبار
 محاسن العلماء والفقهاء اللهم
 افتح ابواب العلوم لكاتب
 هذه النسخة وفارثها
 وجميع الطلبة والوجهة
 حشر في سنة
 في ربيع الثاني
 اعني ابراهيم باشا
 في حانه كبير

